الفصل الثانى

المجتمع المصرى
من سنة ١٩٧٠ حتى سنة ١٩٨١

obeikandl.com

الفصـــــل الثانـــــى

المجتمع المصرى من سنة ١٩٧٠ حتى سنة ١٩٨١

لا يمكن دراسة أى فكر بمعزل عن المجتمع.

لذلك يتحدد الهدف من هذا الفصل فى بيان ماهية المجتمع المصرى فى فترة الدراسة، ويسير وفق النقاط الرئيسة الآتية:

أولاً: الطبقات الاجتماعية فى السبعينيات (١٩٧٠-١٩٨١):

- خلال فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات-

ولدراسة ذلك يتضمن هذا الجزء النقطتين التاليتين:

١- التركيب الطبقى فى الريف.
٢- التركيب الطبقى فى المدينة.

ثانياً: الحكم والتغيير السياسى:

١- تولية الحكم.
٢- ثورة التصحيح والدستور الدائم.
٣- حرب أكتوبر ١٩٧٣,
٤- ورقة أكتوبر والاتحاد الاشتراكى.
٥- العلاقة مع الغرب.

ثالثاً: التوجهات الاجتماعية لنظام حكم السادات:

١- الانفتاح الاقتصادى.
٢- الديمقراطية- الجماعات الإسلامية.
٣- تكافؤ الفرص التعليمية- خصخصة التعليم.
٤- هجرة العقول.
٥- البُعد القطرى.

رابعاً: التغير الاجتماعى:

١- الخصخصة.
٢- الفردية والتنافسية.
٣- الاستهلاك.
٤- التبعية.
٥- الكم والكيف والنظرى والعملى.
٦- تعليم الصفوة.
٧- سوق العمل والتدريب.

خامساً: حصاد الانفتاح فى مصر:

obeikandl.com

أولاً: الطبقات الاجتماعية فى السبعينيات (١٩٧٠ – ١٩٨١) :

طبقات المجتمع المصرى فى السبعينيات:

١ـ التركيب الطبقى فى الريف:

صنف محمود عبد الفضيل هيكل البناء الطبقى فى الريف المصرى على أساس معيار مركب يجمع إلى حجم الحيازة الزراعية ثلاثة معايير أخرى هى:

١ – الوزن النسبى للعمل المأجور. ٢ – كثافة استخدام الآلات الزراعية.

٣ – درجة الاختلاف فى التركيب المحصولى.

*** وفى إطار هذه المعايير يرى محمود عبد الفضيل أن البناء الطبقى فى الريف المصرى يضم الفئات التالية[1]:**

ـ الفلاحون المعدمون:

هم الذين لا يملكون سوى قوة عملهم، ويبيعونها للغير مقابل عائد مادى أو عينى، وقد زاد عددهم إلى حوالى مليونين ونصف مليون عامل عام ١٩٧٥ وينقسمون إلى:

مستديمين ، وموسميين ، وتراحيل

ـ فقراء الفلاحين:

هم حائزو فدانين فأقل سواء بالملك أو الإيجار، ويعملون لدى الغير لتوفير فرص الإنفاق على الإنتاج الزراعى، وإشباع الحاجات الأساسية لأسرهم.

ـ صغار الحائزين:

حائزون أكثر من فدانين حتى خمسة أفدنة، ويتولى أفراد العائلة زراعتها، ولا يُستخدم عمال مأجورون إلا فى الموسم.

---

[1] محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢-١٩٧٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص٦٠.

obeikandi.com

ـ متوسطو الفلاحين:

يحوزون من خمسة أفدنة إلى عشرين فداناً، ويستعينون بالعمال الزراعيين، ويزرعون محاصيل أكثر ربحية كالخضروات، ولديهم فائض زراعى.

ـ أغنياء الفلاحين: أو الرأسمالية الزراعية:

يحوزون من ٢٠-٥٠ فداناً، ويعتمدون فى زراعة حيازتهم على العامل المأجور، ويزيدون من ثرواتهم من خلال تحويل أراضيهم إلى بساتين فواكه وخضروات، يستحوذون على الماكينات والجرارات والنشاط الحيوانى.

جـــــــدول (١)

توزيع الملكية الزراعية فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٥(أ)[1]:

حجم الملكيات	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	لعدد الملاك ٪	للمساحة ٪
أقل من ٥ فدان	٣١٩٠	٢٧٦٩	٪٩٥	٪٤٩,٧
٥ فدان-	٩٢	٦١٧	٪٢,٧	٪١١,١
١٠ فدان-	٤٤	٥٨٦	٪١,٣	٪١٠,٥
٢٠ فدان-	٢٣	٦٨٢	٪٠,٧	٪١٢,٢
٥٠ فدان-	٧	٥٢٠	٪٠,٢	٪٩,٣
١٠٠ فدان(ب)	٢	٣٩٨	٪٠,١	٪٧,١
الجملة	٣٣٥٨	٥٥٧٢	٪١٠٠	٪١٠٠

(أ) لا يشمل أملاك الحكومة من الأراضى الصحراوية والبور والأراضى تحت التوزيع.

(ب) تمثل الشركات والهيئات والأفراد.

---

[1] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى(١٩٥٢-١٩٨٠)، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٠٦.

إن أهم ما يميز فترة السبعينيات الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادى الذى ساعد على ازدهار بعض الفئات الطبقية من الرأسمالية الريفية القليلة والذى أدى إلى تدنى الأغلبية من الطبقات الريفية مما أحدث تناقضات للعلاقات الاجتماعية والبنية الطبقية.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- أقل من ٥ أفدنة يبلغ عدد الملاك ٣١٩٠الف مالك بنسبة ٩٥٪ ويملكون ٤٩,٧٪ من إجمالى المساحة الزراعية، وتشير التقديرات إلى انخفاض المساحة الزراعية بالرغم من ازدياد أعداد الملاك من خلال تحديد أعداد سكان الريف الذين تعجز الأرض عن إعاشتهم حسب فئات الحيازة عن عام ١٩٦١ ، ويجسد ذلك عمق مشكلة الفقر بين صغار حائزى الأرض الزراعية فى الريف.

"وبالنظر إلى معدل الفقر فى الريف نجده يتراوح بين ٤٢٪، ٤٤٪ فى منتصف السبعينيات، وإن كان انخفض عام ١٩٨٢ حوالى ٣٣٪ من سكان الزراعيين، ٢٣٪ من سكان الريف، ولكن الأعداد المطلقة آخذة فى التزايد من ٣ مليون عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ٥,٨ مليون ١٩٨٢/٨١ فقد تضاعفت أعداد الفقراء خلال سبعة عشر عاماً" [١].

- أما الفئة من (٥ إلى ١٠ أفدنة) أصبح العدد ٢,٧٪ وملكيتهم ١١,١٪ من الأرض الزراعية عام ١٩٧٥ ظل العدد ثابت، ولكن انخفضت نسبة ملكيتهم من الأرض الزراعية ١٠,٥٪.
- أما الفئة من (١٠ إلى أقل من ٢٠ فدان) نلاحظ أن الانفتاح قد دعم حق الملكية الزراعية من تشريعات وإجراءات قانونية بخلاف الأمر بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى فأصبحت نسبة ما يملكون عام ١٩٧٥ هى ١٠,٥٪.
- أما الفئة من (٢٠ لأقل من ٥٠ فدان) نسبة الملاك ٠,٢٪ ولكن نسبة المساحة ٩,٣٪ مما يدل على ارتفاع نصيب أغنياء الفلاحين من ملكية الأرض من التى كانت ٧,١٪ عام ١٩٦١ مع نفس نسبة الملاك ٠,٢٪ .

"إن الفائض من الزراعة استغله الرأسماليون خارج نشاط الزراعة، ومع صدور القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٥، وقانون ٤١ لسنة ١٩٧٨ أعطى إشارة لتخلى الدولة عن التزاماتها بحماية المستأجرين، ومع تعديل قانون العدالة الضريبية عام ١٩٧٨ لصالح الأغنياء أدى للتهرب من الضرائب على المحاصيل البستانية فأصبحت الضريبة على دخل افتراضى

---

[١] محمد الجوهرى وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص٩١

وليس فعلياً فى وقت زادت مساحة حدائق الفاكهة من ٢٤٤ ألف فدان عام ١٩٧٠ إلى ٢٨٧ ألف فدان عام ١٩٧٤ إلى ٣٦١ ألف فدان عام ١٩٨١"[١].

لقد أسهمت هذه السياسة فى تراجع السلع الغذائية وارتفاع أسعارها، مما أدى إلى تراجع مساهمة الزراعة فى الناتج القومى.

واستطاعت الطبقة الرأسمالية أن تستحوذ على وضع اجتماعى واقتصادى من خلال ملكية الأراضى والمحاصيل ذات الريع المرتفع والاتجاه لاستخدام ميكنات وآلات وتأجيرها لصغار الفلاحين بالإضافة إلى المشاركة السياسية من خلال السيطرة على الجمعيات الزراعية، والاتجاه الاشتراكى الذى أصبح حزب الوسط (مصر العربى الاشتراكى) يعبر عن مصالح الرأسمالية فى الريف، والتى استغلها لتحقق مصالحها.

مما انعكس ذلك على الطبقات الاجتماعية -التى تقع أدناها- فلم تحقق أدنى مشاركة سياسية حقيقية وهى التى تمثل القاعدة العريضة (٧٨٪) من الريف المصرى.

فكانت النتيجة التمايز الطبقى من خلال انخفاض الدخل، والخدمات التعليمية، والصحية، والكفاية الغذائية... وهذا ما سوف يكون موضع تفصيل خلال الحديث عن الانفتاح.

٢ـ التركيب الطبقى فى المدينة:

١ـ الطبقة الرأسمالية (العليا)[٢]:

- كبار الملاك العقاريين و أصحاب الشركات والفنادق الكبرى.
- رجال الأعمال وأصحاب الشركات الاستثمارية والمقاولين، وأصحاب مكاتب التصدير والاستيراد وأصحاب التوكيلات الأجنبية ودور النشر والسماسرة.
- كبار الفنانين والمستثمرين فى المناطق الحرة.
- أصحاب المصانع الخاصة (المتوسطة) كالنسيج والجلدية والغذائية والميكانيكية.
- كبار رجال الدولة كالوزراء وكبار رجال القوات المسلحة وكبار الأطباء.

لقد أحدثت التطورات فى الفترة السابقة إلى تغيرات فى هيكل الرأسمالية كان أهمها

---

[١] عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٤٠: ١٤٨.

[٢] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى، مرجع سابق، ص ص ٦٤: ٦٧ "اعتمد التقسيم على هذا المرجع".

التصفية فى ظل المناخ الجديد من إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى بقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذى فتح الباب على مصراعيه أمام رأس المال العربى والأجنبى فأدى لإثراء الرأسمالية المحلية من خلال المكسب السريع، وبالإضافة إلى التشريعات والسلطة الحاكمة التى دعمت هذه القوة الاقتصادية.

لقد زادت الاستثمارات مع فتح الباب أمام رأس المال العربى والأجنبى وأثر على المستوى الاقتصادى، والعلاقات الأمريكية منذ عام ١٩٧٥، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج بعد فتح باب الهجرة للدول البترولية، والانفتاح على العالم خلق أنشطة تجارية والتى جعلت الشرائح الرأسمالية تهيمن على الدولة والاقتصاد فى مرحلة الانفتاح، فهم يمثلون مصالح الشركات متعددة الجنسيات فى مصر.

"ومع نشاط الرأسمالية فى مجال المقاولات التى كانت فى النصف الثانى من السبعينيات التى شبهها البعض بالعصر الذهبى وذلك نتاج عدد من العوامل فى مقدمتها الاهتمام الذى أولته الدولة لمشروعات البنية الأساسية "[١]، وإلى الرأسمالية الصناعية بكل أنواعها.

لكن الملاحظ فى طبقة الرأسمالية خلال مرحلة الانفتاح أنهم كونوا ثروة بكسب سريع وبطرق غير قانونية أو غير شرعية من خلال التهرب من الضرائب اعتماداً على سلطة هذه الطبقة ونفوذها السياسى، "وقد شعرت السلطة بأرباب هذا الاقتصاد الخفى الذين سماهم الرئيس السادات بالقطط السمان"[٢].

لذلك نجد هذه الطبقة قد تربعت على التمتع بكل المقتنيات ووسائل الترفيه والتعليم والبذخ والإسراف.

٢ـ الطبقة الوسطى:

- تتألف الطبقة الوسطى من أقسام وشرائح تضم جميعها:
- أصحاب المتاجر، وأصحاب الورش ومتوسطى الموظفين والحرفيين المهرة.
- وفئات الإدارة فى المصانع والشركات، والمدرسين والمهندسين والأطباء.

وقد تزايدت أعداد الطبقة الوسطى فى ظل الانفتاح الاقتصادى، والتوسع فى التصنيع، ومجانية التعليم، وتوظيف خريجى الجامعات.

---

[١] عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، مرجع سابق، ص ١٢١.

[٢] محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفى فى مصر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥.

جاءت هذه الإجراءات بالنفع على شرائح الطبقة الوسطى والفئة العليا مما كان له الصلة بالرأسمالية والشرائح الوسطى والدنيا أدت الهجرة إلى الدول البترولية إلى المكاسب وزيادة الدخل مما أثر على معدل استهلاكهم، وحصل الموظفون من هذه الطبقة على فرصة تعليم أولادهم نتيجة لزيادة معدل التعليم ومع سياسة تعيين الخريجين أدت إلى زيادة أعداد الموظفين.

"مما دفع البعض إلى البحث عن موارد أخرى للكسب بجوار العمل الحكومى لزيادة دخولهم للحفاظ على وضعهم الاجتماعى والطبقى مما كان له الأثر على الأسرة والقيم" [1].

٣- طبقة العمال:

- العمال نصف المهرة فى الأنشطة الصناعية والمقاولات والكهرباء والورش الصغيرة، والمطاعم، وعمال الخدمات فى الحكومة والقطاع العام.

"ومع سياسة الانفتاح نجد زيادة معدلات الطبقة العمالية فى قطاعات متنوعة من الصناعة ٤١,٣٪ عام ١٩٧٦، والأنشطة الخدمية ٤٥٪، وعمال التشييد ٢٢,٨٪"[2] مما يوضح أثر الانفتاح على حجم المواقع العمالية ، وإلى جانب الهجرة إلى الدول البترولية كان تأثرهم بالعائد المالى مما أثر على الصبغة الاستهلاكية أكثر من الصبغة الإنتاجية.

لقد كانت الطبقة العمالية بكل نوعياتها المهرة وغير المهرة الثقل الكبير على الواقع السياسى من خلال الحركات الاحتجاجية وإعلان الإضراب منذ بداية السبعينيات والمشاركة الجماهيرية فى الأحداث مثل ١٨و ١٩ يناير ١٩٧٧.

٤- فقراء المدينة:

- عمال اليومية والباعة الجائلين من مكان لآخر، إما فى الشوارع أو على الأرصفة أو فى وسائل النقل العام، والعمال غير المهرة فى التشييد والبناء الذين تركوا الريف وهاجروا إلى المدينة، ويتجمعون فى بعض المناطق طلباً لفرصة عمل- ونشاهد العديد منهم يحملون أدواتهم ويجلسون على الأرصفة- وأصحاب الأمراض المزمنة والعاهات

---

(١) محمود جاد، الطبقة الوسطى المصرية- المسار والمصير، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٩.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، مرجع سابق، ص ص٢١٩ - ٢٢٢.

ممن ليس لهم عائل، والأعمال الهامشية المنتشرة سواء للكبار أو صغار السن. يعانون الفقر الشديد ، وتدنى الدخل وعدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية من الكفاية الغذائية، والسكن الذى لا يتوفر به الشروط الصحية، أو المرافق من عشش، "ومقابر القاهرة التى أصبحت مأوى للنازحين من الريف والمهجرين من مدن القناة بعد عدوان١٩٦٧،ومع تعبئة الفائض الاقتصادى للإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣، وتفاقم مشكلة الإسكان بالمدينة من بعد الانفتاح ١٩٧٤ أصبحت المقابر لفقراء المدينة"[١]. أو على أراضى واضعى اليد، ولا يهتمون بتعليم أولادهم ويتركونهم للعمل فى الورش أو الأعمال التافهة، أو التسول.

ثانيـــاً: الحكم والتغيير السياسى:

١ـ تولية الحكم:

"واجه النظام السياسى المصرى تحدياً خطيراً عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وذلك بأن أصعب ما فى الأمر اختيار خليفة لحاكم استقر على كرسى رقم [١] لمدة جاوزت أربعة عشر عاماً متصلة لم يشعر الناس خلالها أن كرسيه يمكن أن يخلو وأن مكانه يمكن أن يشغر"[٢].

لذلك تعرف السلطة والقيادة : " بأنها مقدرة قائد ما على الفوز بالطاعة؛ إذ الشرعية هى احترام الحكومة، والسيادة هى احترام الدولة، أما السلطة فهى احترام لقائد واحد"[٣].

"فقد تولى الرئيس محمد أنور السادات حكم مصر يوم ٢٩ سبتمبر كرئيس مؤقت وجرى انتخابه من قبل الشعب باستفتاء عام يوم ١٥ أكتوبر وتسلم الحكم ١٧ أكتوبر ١٩٧٠، ومنذ ذلك الحين انتقلت مصر إلى مرحلة جديدة من تاريخها.

---

(١) محمود جاد، التضخم الحضرى وسكنى المقابر بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص٧.

(٢) أسامه أحمد العادلى، النظام السياسى المصرى- الهياكل الدستورية قوى الحياة السياسية ١٨٦٦-١٩٨١، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٠٩.

(3) Michael G. Roskin and Others; Political Science an Introduction; Prentice Hall Inter national, Inc, 1994, P. 6.

من هنا كان لابد أن نتعرف على حياته منذ المولد حتى الرئاسة:

"يرجع أصل الرئيس السادات إلى قرية ميت أبو الكوم مركز تلا محافظة المنوفية، ولد عام ١٩١٨ وتخرج فى الكلية الحربية عام ١٩٣٨، وعين بسلاح المشاة، واعتقل كثيراً بسبب نشاطه السياسى وأخرج من الجيش وأعيد عام ١٩٥٠، وشارك فى ثورة ٢٣ يوليو بالاستيلاء على الإذاعة، وأذاع بيان الثورة -ورحيل عبد الناصر- وعين وزيرا للدولة ١٩٥٤ ثم سكرتيرا للاتحاد القومى عام ١٩٥٩، ورئيس لمجلس الأمة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٦٨، وعُين عضو بمجلس الرئاسة عام ١٩٦٤، انتخب عضواً باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى، وأميناً للجنة القومية السياسية فى سبتمبر ١٩٦٨، ونائب الرئيس فى ديسمبر ١٩٦٩ وأخيراً رئيساً عام ١٩٧٠، وأعيد انتخابه فى أكتوبر ١٩٧٦"[١].

إن تاريخ حياة السادات، وشخصيته جعلت من يصفه بأنه فاق كل الشخصيات:-

"لقد تأثر تاريخ مصر بقوة شكيمة محمد على ورخاوة سعيد، وجبن توفيق وعناد عبد الناصر، ولكن قد يميل المرء إلى أن يرى فى شخصية أنور السادات نموذجاً يفوق كل هذه النماذج فى مدى ما مارسته من أثر على السياسة الداخلية والخارجية لمصر فى السبعينيات والتى كانت لها الأثر على مفهوم الانفتاح، وعلى علاقات مصر الخارجية، والعربية، والموقف مع إسرائيل"[٢].

لقد شهدت فترة السبعينيات تغيرات سريعة ومتناقضة، وارتبطت الفترة الأولى منها باستمرار السياسة الناصرية، وما لبث الرئيس السادات أن سعى إلى التغيير فى شكل البناء السياسى للمجتمع المصرى.

٢- ثورة التصحيح والدستور الدائم:

عندما تولى الرئيس السادات الحكم أخذ يطور منهجه فى الحكم، ويتخلص من آثار مراكز القوى، فرفعت الدولة شعار دولة المؤسسات وسيادة القانون، والقضاء على بقايا رموز العهد القديم (الناصرى) وعلى رأسهم نائب رئيس الجمهورية، وبعد تقدم رئيس مجلس الأمة ووزير الحربية ووزير الإعلام ووزير شئون رئاسة الجمهورية وأعضاء من اللجنة المركزية، وأعضاء من اللجنة المركزية العليا باستقالات جماعية لإحداث انهيار دستورى. "فكان من

---

(١) محمود فوزى، حكام مصر- السادات، مركز الراية للنشر والإعلام، لقاهرة، ١٩٩٧، ص٨.

(٢) جلال أمين، الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤، ص٦٤.

الضرورى أن يتخلص السادات من آثار المراكز التى ظلت جاثمة فوق الصدور تعبث بأقدار الناس تزرع الخوف فى الإنسان المصرى وتعطل العدالة... وتم إغلاق جميع المعتقلات وتحريم الاعتقال، فكان ١٥ مايو ١٩٧١ حركة تصحيح لمسار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بمثابة اللبنة الأولى فى بناء المجتمع الاشتراكى الذى يتسم بالعدل الاجتماعى"[١].

لقد انتهى التنظيم الطليعى عندما تم القبض على أعضائه فيما عُرف بمؤامرة مراكز القوى فى مايو ١٩٧١.

ثم أخذ الرئيس السادات يطرح أفكاره وسياسته الداعية إلى المبادئ والشرعية وسيادة القانون ودولة المؤسسات "بإعلان الدستور الدائم ١٩٧١ الذى عُرض للاستفتاء الشعبى ١١ سبتمبر ١٩٧١ ووافق عليه الشعب بالإجماع وأدخلت تعديلات فى استفتاء شعبى فى ٢٢ مايو ١٩٨٠، وقد نص الدستور على:

مبادئ الشريعة الإسلامية هى مصدر أساسى للتشريع، وحقوق المرأة وواجباتها نحو الأسرة وعملها ومساواتها مع الرجل فى ميادين الحياة دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية، والتعديلات على إعادة انتخاب رئيس الجمهورية ٦ سنوات ولمدد أخرى بدون حد أقصى"[٢].

هكذا نرى أهمية المؤسسات السياسية والتغيرات فى خصائص النظام السياسى التى اتسمت بالتطور الديمقراطى وأثره على طبيعة تكوين التنظيم السياسى وتحديد أدوار ومهام السلطات المختلفة فى الدولة.

والتأكيد على الوحدة العربية وأن مصر جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، والتأكيد على بناء المجتمع الاشتراكى القائم على العلم والإيمان واللحاق بالتقدم وبناء دولة عصرية، مما يُعد ذلك تأكيداً على الالتزام بالنهج الناصرى بعد أن طرح السادات فى يوليو ١٩٧١ برنامج العمل الوطنى أمام المؤتمر القومى العام.

إلا أن نقطة التحول الكبرى فى حياة البلاد عندما حقق نصر أكتوبر العظيم.

---

[١] أنور السادات، البحث عن الذات- قصة حياتى، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٨١، ص ص٢٣٦-٢٣٧.

[٢] على الدين هلال، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠- ١٩٨١، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص٧١- ٧٢.

٣ـ حرب أكتوبر ١٩٧٣:

لقد استطاعت إسرائيل هزيمة العرب واحتلال أراضيهم فى يونيو١٩٦٧ واعتبرتها آخر الحروب لتقيم إمبراطورية صهيونية، وفرض حالة اللاحرب واللاسلم.

فقال وزير الدفاع الإسرائيلي دايان:" إنها الحرب التى انهت كل الحروب، ولم يبقِ أمام العرب إلا طلب المقابلة لتقديم فروض الطاعة، لا سيما أنهم يعرفون رقم التليفون والعنوان ٣١ شارع كابلان، القدس"[١].

لقد تهيأت اللحظة الحاسمة لاسترداد الأرض المحتلة بعد استعداد داخلى وخارجى عسكرياً وعربياً، مادياً ومعنوياً لعبور خط بارليف المنيع، "فقد كانت المشكلة الرئيسية فى فتح الثغرات فى السد الترابى الذى كان يرتفع فى أجزائه المهمة إلى ٢٠ متر يميل على حافة القناة بما يتراوح ٤٥- ٦٥ درجة ليمنع عبور الدبابات والأسلحة الثقيلة من المعدات والكبارى، لكن أبناء مصر استطاعوا فتح الثغرات فى الساتر الترابى باستخدام مضخات مياه كانت تمارس فى السد العالى قوتها ١٥٠٠ حصان وتوالت الفتحات والثغرات"[٢].

"وكانت لحظة العبور للقوات المصرية يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣م العاشر من رمضان ١٣٩٣هـ عندما انهارت تحت وطأت هجومها الكاسح تحصينات خط بارليف الذى اقترن باسم الجنرال حاييم بارليف فى مدة ١٨ ساعة فقط"[٣].

"مع ستار من المدافع (أكثر من ٢٠٠٠ مدفع)، و٢٠٠ طائرة مصرية والعلم المصرى يرفرف فوق خط بارليف"[٤].

---

(١) جمال حمدان، ٦ أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية، دار الهلال، العدد ٥٦٢، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٧، ص ٤٠٩.

(٢) عبد العظيم رمضان، حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٦٦ - ١٠٠.

(٣) جمال حماد، من سيناء إلى الجولان، الزهراء لإعلام العربى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١١٧.

(٤) صلاح قبضايا، الخديعة-خطة التمويه التى حققت نصر أكتوبر،كتاب اليوم،أخبار اليوم، القاهرة،١٩٨٨، ص١١١.

لقد أكدت المادة الأولى من الدستور على انتماء مصر للعرب عندما نصت أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ويعمل على تحقيق وحدتها الشاملة ولا يمكن أن تحققه إلا فى حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره.

"من هنا كان الدور العربى واضحاً عندما أرسل الرئيس السادات سيد مرعى نائب رئيس الجمهورية فى الفترة من ١٠ إلى ١٦ أكتوبر لدراسة دور البترول فى المعركة وكانت الاستجابة الفورية، وضع الملك فيصل تحت تصرف مصر أربعمائة مليون دولار ووافق على استخدام سلاح البترول فى المعركة مع تحريك لواءين إلى الجبهة السورية وتوالت الوقفات العربية، وقدمت الكويت ٢٠٠ مليون دولار لمصر، وقطر ١٠٠مليون دولار، والإمارات ١٠٠ مليون دولار"[١] ، والعديد من الدول العربية الأخرى كان لها شرف المشاركة.

"وفى ظل الوفاق العربى الحكيم برز البترول لأول مرة ملكاً King Oil استطاع العرب من "تسييس" بترولهم وتحويله من سلاح اقتصادى إلى سلاح سياسى مسلط، وحاسم وبتار"[٢].

لقد كشفت حرب أكتوبر عن الصلابة فى التركيبة الوطنية، والتلاحم الحقيقى من جميع فئات الشعب وطبقاته التى أذابت الفرقة والاختلاف وبدعم نهج الانتماء للوطن، "لقد أكدت الحرب على أن المصرى عندما يتعلق الأمر بصالح وطنه فإن كل مصالحه الذاتية تأتى فى مرتبة متأخرة، فالحرب هى النار التى تصهر الوحدة الوطنية، والنصر هو الأسمنت الذى يلحمها، أما السبيكة التى صبت وصقلت وخرجت من المطهر صافية فهى الشعب بكل أصالته، وقد تم صهرهم جميعاً فى بوتقة واحدة هى الوطنية المصرية"[٣].

"لقد أكدت الحرب بسالة وروعة قواتنا المسلحة فى الأداء والإدارة والخطط والتنظيم الجيد المتكامل الذى يمكن الاعتماد عليه والاسترشاد به فى معارك التنمية الاقتصادية" [٤].

---

[١] عبد العظيم رمضان، حرب الاستنزاف بين الحقيقة والافتراء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٩٩- ١٠١.

[٢] جمال حمدان، ٦ أكتوبر فى الاستراتيجية العالمية، مرجع سابق، ص ٣٧٩.

[٣] محمد نعمان جلال ومجدى المتولى، أثر الحرب على الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٥.

[٤] حسين رمزى كاظم، الإدارة والمجتمع المصرى، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٧١- ١٧٢.

من هنا كانت حرب أكتوبر نقطة تحول فى حياة مصر والعرب والعالم كله فانقلبت الموازين وتبدل الحال.

لقد تبدل يونيو بأكتوبر، ومن الهزيمة إلى النصر، وانقلب التوازن الاستراتيجى، "وأصبحنا أمة عربية واحدة فانطلقت الهجرة المصرية بخبراتها العلمية والفكرية والأدبية فى نشر العلم والثقافة والمعرفة فى ربوع العالم العربى"[1].

وأعطت الرئيس السادات شرعية سياسية مكنته من إحداث تغييرات عميقة ومؤثرة سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً مما أكد على بداية المرحلة الساداتية بفلسفتها ورؤيتها.

ومن هذا المكان نسجل- بكل فخر- كل الشكر والامتنان للجندى المصرى الذى عبر الهزيمة رافعاً رأسه، وإلى قائد المسيرة الذى ورث تركة مثقلة بالديون والهزيمة وحولها إلى نصر يكمل بها الحضارة التى بنيت على ضفاف النيل منذ آلاف السنين.

٤- ورقة أكتوبر والاتحاد الاشتراكى:

كانت حرب أكتوبر انطلاقاً للعمل السياسى، فقد أصدر الرئيس السادات وثيقة أطلق عليها ورقة أكتوبر فى ١٨ أبريل ١٩٧٤ أكد فيها على ما سبق طرحه فى برنامج العمل الوطنى عام ١٩٧١ على تطوير المجتمع المصرى وتحديد الاتجاهات العامة لهذا التطوير، فهى بمثابة استراتيجية حضارية فى عام ٢٠٠٠، "والانفتاح الاقتصادى فى الداخل والخارج ليوفر كل الضمانات للأحوال التى تستقر فيها التنمية، والتقدم الحضارى القائم على العلم والإيمان، ودخول عصر العلم والتكنولوجيا، ومجتمع مفتوح ينعم برياح الحرية، ويطمئن فيه المواطن على يومه وغده، وتحالف قوى الشعب للتعبير عن إرادة القاعدة العريضة"[2]. والدعوة إلى تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ودعم القطاع الخاص والأجنبى.

واستمراراً لمسيرة الديمقراطية وسيادة القانون ودولة المؤسسات فى مايو ١٩٧١ وورقة أكتوبر ١٩٧٤ التى أفرزت التنظيم السياسى الواحد ليجمع فى داخله كافة الاتجاهات والآراء المختلفة إلى أن أصدر السادات ورقة "تطوير الاتحاد الاشتراكى ٩ أغسطس ١٩٧٤ حتى يمثل الاتحاد كافة الاتجاهات والآراء المتعارضة فى قيادته، وحتى لا يشعر أى من هذه الاتجاهات

---

[1] السيد يسين، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٣٣.

[2] محمد أنور السادات، ورقة أكتوبر، مرجع سابق، ص ص ٦- ٣٢.

أنه بعيد عن المشاركة فى التنظيم، ثم جرى حوار حول الاتحاد الاشتراكى فى يوليو ١٩٧٥ بصدور ورقة الاتحاد الاشتراكى من خلال المؤتمر القومى العام بالسماح بإنشاء منابر للـــرأى فى إطار الالتزام بمواثيق الثورة "[١].

إلا أن الرئيس السادات قام "فى يناير عام ١٩٧٦ بتعيين لجنة مستقبل العمل السياسى لدراسة موضوع المنابر ودورها فى دعم الديمقراطية وفى مارس ١٩٧٦ سمح بثلاث منابر وهى اليمين (تنظيم الأحرار الاشتراكيين)، والوسط (تنظيم مصر العربى الاشتراكى)، واليسار (تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى).

وخاضت هذه المنابر معركة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٦، وفى أول اجتماع لمجلس الشعب فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦، أعلن الرئيس السادات تحويل المنابر الثلاثة إلى أحزاب سياسية إلى أن صدر قانون الأحزاب فى يونيو ١٩٧٧"[٢]وأدخلت تعديلات على قانون الأحزاب بمقتضى استفتاء أبريل عام ١٩٧٩، وتحولت مصر من سياسة الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية. هكذا شهدت الفترة من أوائل ١٩٧٥ إلى مارس ١٩٧٦ انفراجة فى حرية التعبير، ومناقشات واسعة حول كل القضايا والموضوعات، ورفعت الرقابة عن الصحف.

لم يكن النظام السياسى بعيداً عن النواحى الاقتصادية بل كلاهما أصابه التغيير فى ظل سياسة الانفتاح لإمكانية تحقيق ازدهار اقتصادى بالانفتاح على الغرب فارتبط الانفتاح الاقتصادى مع السياسى من خلال الديمقراطية وتعدد الأحزاب، ومن خلال علاقات دولية تعيد مكانة مصر إلى طبيعة موقعها الجغرافى والحضارى تأخذ منه وتعطى.

٥ـ العلاقة مع الغرب:

لقد اتسمت مرحلة السبعينيات بعدد هائل من التحولات فمن تنظيم اشتراكى قائم على تنظيم سياسى واحد فى تطورها السياسى الداخلى و الانتماء لمعسكر الاشتراكية وعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى فى علاقتها الخارجية، إلى مرحلة ما بعد نصر أكتوبر تحولت الأنظمة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية إلى النقيض من معسكر الدولة الثورية إلى معسكر الدولة المعتدلة وتشجيع سياسة الانفتاح الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية، قد أخذت آثارها تضع بصماتها على مكونات البناء الاجتماعى.

---

[١] على الدين هلال، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠- ١٩٨١، مرجع سابق، ص٤٢.

[٢] المرجع السابق، ص ص٤٣- ٤٧

"لقد أخذت مصر تدير ظهرها للاتحاد السوفيتى وتولى وجهها شطر الولايات المتحدة زعيمة العالم الرأسمالى فى أكبر انقلاب دبلوماسى منذ انقلاب ١٩٥٥ الذى قام به عبد الناصر متجهاً إلى المعسكر الشرقى"[١].

لقد ذكر الرئيس السادات فى إحدى خطبه عام ١٩٧٧:

"لماذا كان الانفتاح؛ إحنا كنا منغلقين على أنفسنا طوال الفترة السابقة على سنة ١٩٧٤ نتيجة قوانين وضعناها لأنفسنا، وانقطعنا عن العالم وتقدمه وعن حضارته والتكنولوجيا الحديثة، لأننا جعلنا صلتنا بطرف واحد هو الاتحاد السوفيتى"[٢].

هكذا كانت العلاقة مع الغرب لما طرأ علينا من سياسة الانفتاح الرأسمالى منذ عام ١٩٧٤ لتحرير القيود المفروضة على النشاط الاقتصادى المصرى، وخلق ضمانات وإعفاءات للقطاع الخاص المحلى والأجنبى لإحداث تنمية وزيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة السكانية، واستكمال النقص وتعويض التأخر طوال سنوات النكسة السبع وما نتج عن حرب أكتوبر حيث وجه الاقتصاد للحرب.

وبما أننا لا نعيش منعزلين عن العالم فالانفتاح دفع عجلة التنمية ونقل التكنولوجيا من خلال فرص الاستثمار.

فزادت العلاقات الثنائية المصرية والأمريكية فى النصف الثانى من السبعينيات تزايدت فيها العلاقات الاقتصادية ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وزيادة المساعدات الأمريكية إلى أن قام الرئيس السادات بزيارة القدس ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ "الذى اعتبر نزوله من الطائرة حدثاً تاريخياً فريداً مثل هبوط الإنسان على أرض القمر لأول مرة"[٣] ، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨، ومعاهدة السلام مارس ١٩٧٩ كانت النتائج: بداية تحول خطير فى علاقات مصر الخارجية، فعلى المستوى الإقليمى والعربى القطيعة والعداء. وعلى المستوى المحلى ارتفاع أصوات المعارضين وخاصة من الجماعات الإسلامية والطلاب، وكانت شعاراتهم تعبر عن ذلك: "لا سلام مع إسرائيل" وقد وصل الأمر أن أصدر فتوى عن الأزهر بأن معاهدة السلام تتفق مع

---

[١] عبد العظيم رمضان،مصر فى عصر السادات-آراء فى السياسة والتاريخ،مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٦.

[٢] عمر التلمسانى، قال الناس.. ولم أقل فى حكم عبد الناصر،دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٨.

[٣] محمد نعمان جلال ومجدى المتولى، أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة، مرجع سابق، ص ١٢.

الشريعة الإسلامية. "لكن الأمر لم ينته عند هذا الحد فتم القبض على عدد كبير من الجماعات الإسلامية"[١].

أما على المستوى الدولى (الغربى) لقد كان الانفتاح وما تبعه من سلام مع إسرائيل للحاق بالثورة التكنولوجية الهائلة، وآليات السوق الحر، وتحرير التجارة، وشركات متعددة الجنسيات والسوق العالمية والدعوة إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان "التى تعد آليات الهيمنة ليس على مصر أو العالم النامى فقط بل على العالم كله"[٢]. "وقد ترتب على ذلك دخول مصر دائرة التبعية وارتبطت المصالح الرأسمالية الأجنبية مع الرأسمالية المحلية المتمثلة فى الفئات الطفيلية مما أثرت ووجهت السياسة المصرية، فتم إغراق مصر بالديون والمعونات"[٣]. وكان على الدولة أن ترخى قبضتها التدريجية على الاقتصاد الوطنى ورفع الدعم عن المواد الأساسية وفتح الباب أمام السلع المستوردة إن فتح الأسواق وتحرير التجارة لا يعترض عليها أحد ، ولكن " نظام الهيمنة، وازدواجية المعايير فى تطبيق حقوق الإنسان، وفرض نموذج الديمقراطية الغربية كنموذج أوحد للديمقراطية، . " [٤].

"لقد أحدثت العلاقة مع الغرب أثراً عميقاً فى نفوس الأفراد ومن التأثر بالثقافة الغربية العلمانية، وظهور ثقافات مضادة للدولة التسلطية المتمثلة فى ثقافة الجماعات الإسلامية الرافضة للدولة العلمانية الوضعية والعمل على قلبها لإنشاء الدولة الإسلامية، ومهاجمة النموذج الثقافى الغربى، باعتباره لا يعبر عن تقاليد الأمة الإسلامية، والعمل على تسييد نموذج إسلامى متكامل فى الثقافة والاقتصاد والسياسة، وقد وجد المناخ الملائم من ظروف أشاعت فيها اللامبالاة السياسية بين الجماهير المقموعة، وبروز ظاهرة الاغتراب على المستوى المجتمعى والفردى إلى مرحلة انتقالية من السلطوية إلى التعددية السياسية تختلط

فيها العوامل المؤثرة عليها، بين العوامل الدولية، والتأثيرات القادمة من النزوع العالمى نحو

---

(١) عمر التلمسانى، أيام مع السادات، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٥- ١٠.

(2) Priet olak, Mickl Shechter; Rethinking Globalization, London, Britch, 2000, P. 123.

(٣) هناء خير الله، آليات التضخم فى مصر- البحث الرابع- الآثار التضخمية لبرنامج المعونة الأمريكية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ١٩٧- ١٩٩.

(٤) نخبة من كبار المثقفين، العولمة -(السيديسين)- ازدواجية المعايير، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٢٩: ٣٣.

فيها العوامل المؤثرة عليها، بين العوامل الدولية، والتأثيرات القادمة من النزوع العالمى نحو التعددية، والعوامل الداخلية المتعلقة بتركيب السلطة، ودرجة نضج الطبقات الاجتماعية، ودور المؤسسة العسكرية، ودور المثقفين والطلائع الديمقراطية والثورية فى إحداث التغيير"[1].

ثالثـــاً: التوجهات الاجتماعية من خلال:

١ـ الانفتاح الاقتصادى فى ظل حكم السادات:

"تحول الانفتاح تحولاً اقتصادياً حاداً من سياسة اشتراكية تقبض فيها الدولة على كل مفاتيح الأنشطة الاقتصادية إلى سياسة ترفع الدولة فيها يدها عن كافة الأنشطة والمجالات، وتسمح للرأسمالية المحلية بأن تنمو وترتبط بالرأسمالية العالمية"[2].

إن الدعوة إلى الانفتاح قديمة، إذ كان يتردد داخل مصر بصورة غير معلنة فى نصف العقد الأخير من الستينيات أى قبل هزيمة يونيو ١٩٦٧، وبالتحديد بعد انتهاء أول وآخر خطة تنموية شهدتها مصر (١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٤/١٩٦٥).

غدت هذه الدعوة تتردد بصورة صريحة بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ من قبل نشاط القوى الرأسمالية فى الداخل الذى أخذ يتزايد بسبب الهزيمة من جهة وتخفيف قبضة النظام داخل البلاد، وانشغال القيادة السياسية بمحاولة إعادة الأرض من جهة أخرى.

إلا أن دعوة قيام الانفتاح لم تتضح معالمها إلا بعد ١٥ مايو ١٩٧١ وتأكد ذلك بعد ثلاث سنوات.

"كانت الفترة من (٧١-١٩٧٣) تمهيداً ونيداً لتنفيذ الانفتاح رسمياً والتحول نحو الاعتماد على القطاع الخاص والمشترك مع الأجنبي بصفة عامة"[3]. "فبدأت سياسة الباب المفتوح

---

(١) السيديسين، الحرب الكونية الثالثة- عاصفة سبتمبر والسلام العالمى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٨١- ٨٢.

(٢) فاطمة بركات عبد الفتاح ، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على تشكيل الشرائح الرأسمالية الجديدة فى مصر خلال عقد السبعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٦.

(٣) أحمد محمد عبد الكريم ثابت، علاقات التبعية وأزمة التنمية فى العالم الثالث - مصر، كدراسة (١٩٧٠-١٩٨١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص١٢٣.

رسمياً وتشريعياً بصدور القرار الجمهورى بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ فى شأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة، وتعد أول مرحلة جديدة من الاقتصاد المصرى"[١].

"ثم بدأ تطبيقه بالفعل فى يونيو ١٩٧٤ بصدور قانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٧٧"[٢].

قد أوضح الرئيس السادات مفهوم سياسة الانفتاح وغايتها حيث قال فى خطاب بجامعة الإسكندرية.

"إننا ندرك تماماً أن عبء التقدم والبناء يقع أساساً على عاتق الشعب المصرى ولكن مهما يكن من فهم الموارد المحلية التى نستطيع تعبئتها فنحن فى أمس الحاجة إلى مواردنا الخارجية، ظروف عالم اليوم تجعل من الممكن أن نحصل على تلك الموارد بالشكل الذى يدعم اقتصادنا ويعجل فى التنمية، ومن هنا كانت الدعوة إلى الانفتاح الاقتصادى، وهى دعوة مبنية على تقدير احتياجات الاقتصاد المصرى من ناحية والفرص المتاحة للتمويل الخارجى من ناحية أخرى"[٣].

غير أن الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية التى أحاطت بالاقتصاد المصرى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبعدها "خلقت المناخ الخصب والمؤيد لفكرة الانفتاح الاقتصادى وتحول الاقتصاد من مخطط ذى سمة اشتراكية إلى انفتاح اقتصادى ذى سمة رأسمالية، والمؤازر لتحرير القيود المفروضة على النشاط الاقتصادى المصرى وإعطاء مزيد من الحرية الاقتصادية للمبادرات الفردية، وخلق الضمانات القانونية والمالية للقطاع الخاص بشقية المحلى والأجنبى، وإعطاء الإعفاءات والامتيازات الضريبية للمشروعات الصناعية الوليدة التى تقيمها رؤوس الأموال الوطنية والعربية بالاشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية وإصدار قوانين النقد الأجنبى ٩٧ لعام ١٩٧٦[٤].

---

[١] صلاح الدين نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها، دراسة مقارنة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص٣٥١.

[٢] عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، دار بن خلدون، القاهرة، ١٩٧٩، ص٣٤.

[٣] بكر مصباح تتيره، تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٦، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص٦١٤.

[٤] سامى عفيفى حاتم، الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٨٨، ص٧٨.

إن المعنى الحقيقى لسياسة الانفتاح يكمن فى الإيمان القوى بأن كافة الشعوب ستستفيد كثيراً ولن تخسر شيئاً من مضاعفة التبادل وتعزيز المعاملات فيما بينها، "فالفائدة ستعود على الجميع سواء فى مجال الإنتاج أو العمالة، فكلما زاد الإنتاج احتاج إلى عمالة أضخم، وكلما زادت العمالة تضاعف الإنتاج بالتالى.. هذه هى الخطوة الأولى نحو الانطلاق الحقيقى نحو آفاق العصر الذى أصبح فيه الاقتصاد أساس كل شئ، فقد انتهى عصر الشعارات واللافتات والأصنام الاشتراكية وأصبحت الاشتراكية سلوكاً عملياً وممارسة يومية من أجل بناء الإنسان المصرى ورفاهيته"[1].

"إننا كنا نقترض من أجل الطعام، وهذه مصيبة سببتها اشتراكية الصنم"[2] ، لقد كان الهدف من الانفتاح إحداث تنمية لتحقيق ظروف اقتصادية واجتماعية ملائمة للمجتمع والإسهام بتقدم الوطن، وقد حقق آثاراًمهمة فى الاقتصاد المصرى. فمن خلال الزراعة:

لقد حدث تطور فى كم الإنتاج الزراعى، واتسعت المساحة المحصولية، وزاد متوسط إنتاجية الوحدة المساحية.

قد تطور الإنتاج النباتى للحاصلات الزراعية سواء الصيفية أو الشتوية مما أدى إلى ارتفاع إجمالى المساحة المحصولية، وتطورت إنتاجية المحاصيل الزراعية، وزادت إنتاجية الفدان مما يعوض أى نقص فى المساحة الزراعية، وذلك من خلال الجدول التالى من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٨٠.

---

[1] أنور السادات، وصيتى، المكتب المصرى الحديث، الطبعة الأولى، يناير ١٩٨٢، ص ٢٢٠.

[2] عمر التلمسانى، قال الناس. ولم أقل فى حكم عبد الناصر، مرجع سابق، ص٣٣.

obeikandl.com

جدول (٢)

التطور فى الإنتاج النباتى – الجهاز المركزى للإحصاء والتعبئة[١]

	١٩٥٢	١٩٦٢	١٩٧٥	١٩٨٠
مساحة الحاصلات الشتوية	٤,٣٦٤	٤,٨٣٢	٥,٠٦٩	٤,٩٢٩
مساحة الحاصلات الصيفية	٣,٠٢٦	٣,٧٠٢	٥,٠٨٣	٥,٠٤٠
مساحة الحاصلات النيلية	١,٨٢٤	١,٦٩٥	٧٢٣	٨٠٣
مساحة الجناين	٩٤	١٤٥	٢٨٥	٣٦٠
إجمالى المساحة المحصولية	٩,٣٠٧	١٠,٣٦٥	١١,١٦٠	١١,١٣٢

نلاحظ الزيادة فى المساحة الزراعية لكثير من المحاصيل مع زيادة إنتاجية الفدان، فقد زادت إجمالى المساحة ٩,٣٠٧ عام ١٩٥٢ إلى ١١,١٣٢ عام ١٩٨٠ وبلغ متوسط الدخل الزراعى السنوى من عام ١٩٧٥- ١٩٧٨ (١١٩٥ مليون جنيه) بنسبة ٢٧,٦٪ من إجمالى الدخل القومى البالغ (٤٣٣٠ مليون جنيه) فى المتوسط السنوى، "وإن انخفضت النسبة إلى ٢٠٪ من الدخل القومى لعام ١٩٧٩ بسبب ارتفاع مساهمة عائدات البترول وقناة السويس والقطاعات الأخرى"[٢].

كان الانفتاح الاقتصادى من عام ٧٤-١٩٨٠ الأثر الاستراتيجى بفتح الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والأجنبى وعدم تأميم المشروعات وإعفاء أرباح المشروعات من الضريبة لمدة خمس سنوات، والاعتماد على القطاع الخاص وإحداث تنمية اقتصادية.

"قد بلغ حجم الاستثمار الإجمالى بالأسعار الجارية ٤٦٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٦٤٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤"[٣].

مما أحدث بعض التأثيرات فى التنمية التى كانت الهدف من الانفتاح الاقتصادى وآليات السوق الحر.

---

(١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢- ١٩٨٠، مرجع سابق، ص٥٢.

(٢) نادية الشيخ وآخرون، الاقتصاد الزراعى، AM للكمبيوتر والطباعة، الزقازيق، ١٩٩٨، ص١١.

(٣) على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاماً – دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٠.

جدول (٣)

بعض مؤشرات التنمية : معدلات النمو الإجمالية والقطاعية[1]

متوسطات سنوية	٦٠-١٩٦٥	٦٥-١٩٧٠	٧٠-١٩٧٣	٧٣-١٩٧٦	٧٧-١٩٨٢/٨١
- معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	٦,٤٪	٣,٢٪	٣,٢٪	٨,٣٪	٨,٥٪
- معدل نمو ناتج القطاعات السلعية.	٦,٤٪	٣,٢٪	٢,٦٪	٨,٠٪	٥,٨٪
- معدل نمو الناتج الزراعى	٣,٣٪	١,١٪	١,٦٪	٣,٨٪	٢,٣٪
- معدل نمو الناتج الصناعى.	٨,٥٪	٤,١٪	٣,٣٪	٦,٩٪	٦,٠٪
- معدل نمو الناتج البترولى			٠,٠٥٪	٣١,٣٪	١٢,٨٪
- معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات الإنتاجية	٧,٠٪	١٪	٤,٩٪	١٤,٢٪	١٢,١٪
- معدل نمو ناتج قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية.	٦,١٪	٥,٧٪	٣,٢٪	١١,١٪	٩,٦٪

من الجدول السابق نلاحظ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى، فالمعدل السنوى المتوسط للنمو ارتفع من ٣,٢٪ من الستينيات والسبعينيات إلى ٨,٥٪ عام ١٩٨٢/٨١. لقد أحدث الانفتاح اتصال مع العالم الخارجى حيث السوق العالمية والتعامل مع شركات متعددة الجنسيات فى الصادرات والواردات وخاصة عامى ١٩٧٩، ١٩٨٠ وهذا ما يظهره الجدول التالى:

---

[1] إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح- دراسة نقدية فى الأزمة الاقتصادية، المركز المصرى العربى- مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٨١.

- العمودان الأول والثانى : وزارة التخطيط، القاهرة، يوليو ١٩٧٥ (مؤشرات نمو).
- العمودان الثالث والرابع : وزارة التخطيط، القاهرة، أغسطس١٩٨١ (تطور الاقتصاد).
- العمـــــود الخامـس : وزارة التخطيط – الخطة الخمسية للتنمية- القاهرة، نوفمبر ١٩٨٢.

جدول (٤)

تطور أهم المؤشرات التى تعكس درجة التحول التى طرأت على درجة الانفتاح على العالم الخارجى ٧٣-١٩٨٠ [١]

المؤشـــــــــــــــرات	النسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالى	
	٧٢-١٩٧٣	٧٩-١٩٨٠
أ- صادرات السلع والخدمات	٪١٤,٦	٪٤٣,٨
ب- واردات السلع والخدمات	٪٢,١	٪٥٣
حـ- درجة انفتاح الاقتصاد للتصدير والاستيراد	٪٣٥,٦	٪٩٦,٨
ء- حجم التدفق السنوى الإجمالى لرأس المال الأجنبى	١٠,٤	٪١٧,٦
هـ- حجم الودائع الخاصة المقدمة بالعملات الأجنبية كنسبة من جملة المعروض من النقود	صفر	٪٢٥

وفى ظل الانفتاح الاقتصادى ومجانية التعليم، وحق كل فرد فى التعليم والمساواة فى الحقوق، والرغبة فى الحصول على أكبر عائد من الدخل، ومع ضمان فرص التعيين الذى بدأ تطبيقه منذ عام ١٩٦٤ وتوقف عام ١٩٧٦، ومع الرغبة فى تحقيق مكانة اجتماعية فى ظل تغيرات الطبقات وظهور فئة رأسمالية طفيلية فى القمة، وأغلب القاعدة العريضة من الفقراء والفئات المحدودة، فكان المخرج لتغيير الوضع الاجتماعى وتولى منصب حكومى من خلال ضمان تعيين الشهادات يعوض النقص عن ثراء الطبقة الطفيلية.

من هنا شهدت النواحى التعليمية توسعاً كمياً:

"زاد عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائى إلى (٤,٤٣٤,٦٠٠) عام ١٩٨٠/٧٩ بالمقارنة فى عام ١٩٦٦/٦٥ (٣,٤٩٨,٤٩٦) أى بزيادة قدرها مليون تلميذ خلال خمسة عشر عاماً.

أما التعليم الإعدادى زاد من ١,٣٩٩,١٠٠ عام ١٩٧٦/٧٥ إلى ١,٥٤٧,٣٠٠ عام ٧٨/ ١٩٧٩، وإن انخفض معدل الزيادة من ٧,٢٪ إلى ١,٩٪.

---

[١] محمود عبد الفضيل، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص٥٠.

أما التعليم الثانوى العام من عام ١٩٧٦/٧٥ (٨٦٨,٩٠٠)طالب زاد عام ١٩٨٠/٧٩ إلى (١,٠٦٤,٨٠٠) طالب. وزاد التعليم الفنى من ٣٧,٣٪ إلى ٤٧,٤٪.

أما التعليم الجامعى زادت عدد الجامعات من ثلاث فقط إلى اثنتى عشرة جامعة مصرية بالإضافة إلى جامعة الأزهر و الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام (١٩٢٠)، والمعاهد العليا حتى وصل العدد من (٣٤٥,٤٧٨) عام ١٩٧٦/٧٥ إلى (٤٧٩,٤٣٠) عام ١٩٧٨/٧٧"[١].

إن تحقيق التنمية الشاملة يقتضى تحقيق تنمية فى التعليم لكى يعيش الإنسان وسط الانفجار المعرفى والثورة التكنولوجية والسماء المفتوحة من خلال التعامل مع الآليات الحديثة سواء داخل المدرسة أو خارجها (تعليم مستمر)[٢].

أما عن العلاج والصحة: "فزاد عدد المستشفيات من (٨٠٢٩٨) سرير عام ١٩٧٨/٧٧ إلى (٨٤٠٠٠) سرير عام ١٩٨٢/٨١، وزاد عدد الأطباء من ٦٤,٣ ألف طبيب عام ٧٧/ ١٩٧٨إلى ٩١,٩ طبيب عام ١٩٨٢/٨١"[٣].

---

(١) غريب محمد سيد وآخرون، السكان والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٦، ص١٣٩.

(٢) كامل بكرى، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٦٤.

(٣) ابتسام عبد التواب عبد اللطيف محمد، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التعليم بمنطقة الزاوية الحمراء، دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص٥٠.

obeikandl.com

جدول (٥)
بيان بأعداد التلاميذ والطلاب المقيدين بالمراحل المختلفة
فى مصر لعام ٧١/٧٠ — ١٩٨١/٨٠ [١]

نوع التعليم	١٩٧٠/ ١٩٧١		١٩٨١/١٩٨٠	
	بنات	جملة	بنات	جملة
دور الحضانة	١٢٤٦٩	٢٤٥٥٨	٣٦٨٠٩	٧٤٩٢١
ابتدائى رسمى	١٣٣٢١٦١	٣٥٣٨٣٧٧	١٧٢٨٩٤٤	٤٣١٧١٤٦
خاص	٨٨٣٤٢	١٩٩٨٢٣	١٠٩٥٧٠	٢٣١٠٤٢
أزهرى	١٠٧٦١	٤٢٦٣٣	٣٦٩٣٩	١١٢٣٨٩
الجملة	١٤٣١٢٦٤	٣٧٨٠٨٣٣	١٨٧٥٤٥٣	٤٩٦٠٥٧٧
إعدادى رسمى	٢١٢٨٨٥	٦٨٨٩٧٩	٥٣٢٨٨١	١٤٣٦٧٠٧
خاص	٦٢١٧٢	١٦٢٩٥٧	١٢٨٠٧	١٣٧٥٢٦
أزهرى	١٠٠	١٨٧٢١	١٢٥٨٩	٦٧١٢٧
الجملة	٢٧٥١٥٨	٨٧٠٦٥٧	٥٥٨٢٧٧	١٦٤١٣٦٠
ثانوى رسمى	٧٠٩٩٨	٢٢٨١٧٠	١٣٨٣٠٦	٣٧٧٦٧٨
خاص	٢٤٠٧٨	٦٩٩٤٧	٣٩٨٥٣	١٠٧١٨٩
أزهرى	١٠٩٤	١٩٣٩٤	٣٥٥٠٨	١٢٤٨٦٥
الجملة	٩٦١٧٠	٣١٧٥١١	٢١٣٦٦٧	١٠٩٧٣٢
فنى رسمى	٥٨١١٣	٢٢٠٠٣٩	١٧٨٩٨٣	٥٠١٥١٤
خاص	٢٥٦٠٦	٥٢٢٢٣	٦٣٩٩١	١٣١٧٠٣
الجملة	٨٣٧٢١	٢٧٢٢٦٢	٢٤٢٩٧٤	٦٣٣٢١٧
جامعات رسمى	٤٣١٧٤	١٥٢١٤٠	١٥٦٦٤٩	٤٧٩٠٢٨
أزهرى	٢٨١٠	٢٥٦٧٣	١٠٣٦٦	٢٥٤٥١
الجملة	٤٥٩٨٤	١٧٧٨١٣	١٦٧٠١٥	٥٤٤٥٢٩
معاهد عليا رسمى	٩٨٥٨	٣٥٩٣٨	١٥٥٠٥	٢٥٣٢٥
خاص	١٨٣٨	٣٧٤٩	--	٤٢٨٣٠
الجملة	١٢٦٩٦	٣٩٦٨٧	١٥٥٠٥	٦٨١٥٥

---

[١] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى، مرجع سابق، ص١٠٥. نقلاً عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية .

لقد أحدث الانفتاح الاقتصادى تطوراً فى الأنشطة الاقتصادية من خلال التوسع فى الاستثمار الصناعى والبترولى والتعدينى وقطاع التشييد فى ظل مرحلة البناء والتعمير بعد حرب ١٩٧٣، وقطاع السياحة ، وهذا ما انعكس بالتطور على الدخل الاقتصادى المصرى للفترة من: ٧٥-١٩٨٠ (شبه الريعية)

جدول (٦)

تطور عناصر الدخول (شبه الريعية) فى الاقتصاد المصرى ٧٥ — ١٩٨٠ [١]

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
١- تحويلات المصريين العاملين بالخارج أ- المبالغ المتنازل عنها من خلال القنوات الرسمية	١٩٤,١	٢٥٣,٠	٣٨٤,٢	٦٥٤,١	٦٦٦,٢	٨١٨,٣
ب- الاستيراد بدون تحويل عملة	٩٢,٧	١٦٧,٥	٢٦٥,٢	٥٨٧,٢	٨٨٣,٣	١٠٧,٠
جملة	٢٨٦,٨	٤٢٠,٥	٦٤٩,٤	١٢٤١,٢	١٥٤٩,٥	١٨٨٨,٢
٢- إيراد قناة السويس	٤٢	١٤٥	١٧٤	٣٠٠	٤٢٧	٤٠٠
٣- صادرات البترول*	٢٠٢	٤٥١	٥٠٤	٥٦١	١٣١٦	١٩٠٠
٤- المتحصلات السياحية	٧٤	٢٦٣	٤٣٠	٣٩٦	٣٢٠	٥٠٠
٥- جملة الدخول شبه الريعية ١+٢+٣+٤	٦٠٢,٨	١٢٧٩,٥	١٧٥٧,٤	٢٤٩٨,٢	٣٦١٢,٥	٤٦٨٨,٢
٦- الدخل القومى	٣٩٣٣	٤٧٩٣	٥٩٧٤	٧٤٢٨	٩٤٩٢	١٢٢٩٩
٧- نسبة جملة الدخول شبه الريعية إلى الدخل القومى	٪١٥	٪٢٧	٪٢٩	٪٣٤	٪٣٨	٪٣٨

* صادرات عائدات البترول بعد خصم حصة الشريك الأجنبى.

المصـــادر: - تقرير البنك الدولى عن الاقتصاد المصرى لعام ١٩٨٠.

- تقرير وزارة التخطيط عن تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ٦٩/٧٠-١٩٧٩.

من هنا نلاحظ زيادة الأنشطة الاقتصادية بالإضافة لتحويلات المصريين العاملين بالخارج لذويهم فى مصر أدى لتطور الناتج المحلى، كل ذلك أسهم فى بناء المصانع والتوسع الزراعى

---

[١] محمود عبد الفضيل، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، مرجع سابق، ص٥٢.

وتعمير الصحراء وبناء المدن الجديدة والإسكان على الرغم من الزيادة السكانية الكبيرة فقد وصل عدد السكان حسب تعداد ١٩٧٦ إلى (٣٦ مليون نسمة) ووصل العدد عام ١٩٨١ إلى (٤١ مليون نسمة) فى حين كانت عام ١٩٦٦ (٣٠ مليون نسمة) وهذه الزيادة تلتهم فرص التنمية وخاصة عندما يحدث خلل فى توزيع السكان وتستحوذ المدن على الجذب الكبير من السكان لوجود أنواع من الخدمات لا يوجد مثلها فى القرية مما أحدث بذلك ازدياد معدل الهجرة من الريف إلى المدن.

"كان نتيجة ذلك ازدياد معدل السكان بالمدن وتناقصه فى الريف سعياً وراء فرص العمل. فنسبة سكان الحضر عام ١٩٧٦ ٤٣,٨٪ والريف ٥٦,٢٪ وصلت عام ١٩٨١ إلى ٤٤,٣٪ للحضر، ٥٥,٧٪ للريف"[١].

فانخفضت الاستثمارات الزراعية وانخفض معها الدخل النقدى للفرد، واتجهوا للمدينة حيث العمل فى قطاع الصناعة والتشييد والخدمات مما أحدث فائضاً فى سوق العمل فدفع الكثيرين للهجرة الخارجية، وفى ظل الانفتاح وإطلاق العنان للقطاع الخاص احتل مكانة كبيرة فى العمل من خلال القوانين والإعفاءات الضريبية استوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة تصل ٧١,٨٪ لعام ١٩٧٦.

جدول (٧)

توزيع القوة العاملة حسب القطاع المؤسس لعام ١٩٧٦[٢]

القطاع المؤسس	الحكومة	المشاريع العامة	القطاع الخاص	القطاع التعاونى	القطاع الأجنبى والدولى	غير محدد	الإجمالى
العدد بالألف	١٧٨٦,١	٩٦٤,٦	٧٣٣٥,٨	١٨,٥	٥,٠٠	١٠٠	١٠٢١٠,٠
النسبة ٪	٪١٧,٥	٪٩,٤	٪٧١,٨	٪٠,٢	٪,٠١	٪١,٠	١٠٠

* **المصدر:** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – تعدادات السكان.

---

[١] خديجة محمد الأعسر، سوق العمالة الزراعية فى مصر خلال فترة السبعينيات، دراسة تحليلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، ص٦٨.

[٢] أحمد أحمد الله السمان، توزيع الدخل القومى فى مصر ١٩٥٢-١٩٨٠، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص٤٢.

"هذا بلا شك أدى لزيادة الناتج المحلى فى النصف الثانى من السبعينيات وصل إلى ٢٢,٣٪ عام ١٩٧٨- ٢٢,٨٪ عام ١٩٧٩، وساهم فى التوظيف ففى عام ١٩٧٣ ١٧,٧٪ إلى ١٨,٧٪ عام ١٩٧٤ إلى ٢٠٪ عام ١٩٨٠"[١].

إلا أنه ظهرت فئات طفيلية استحوذت على النصيب الأكبر للدخل ومع تحويلات العاملين بالخارج زاد معدل الاستهلاك إلى حد الإسراف والبذخ ومحاكاة الأنماط الاستهلاكية الغربية وتم إغراق الأسواق بكل الكماليات المستوردة والمشروعات الصناعية الكمالية داخل مصر فصارت لا تفيد التنمية بل أضرت به[٢].

٢- الديمقراطية فى ظل الانفتاح:

لقد شهدت فترة السبعينيات نشاطاً سياسياً كانت بدايته مع ثورة ١٥ مايو ١٩٧١، ودستور ١٩٧١، ورقة أكتوبر ١٩٧٤، وبرنامج تطوير الاتحاد الاشتراكى ١٩٧٤ والحزب الواحد إلى إصدار قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧، وتعديلاته ١٩٧٩.

غير أن هناك مجموعة من المتغيرات أدت إلى تغيير شكل التنظيم السياسى فى مصر خلال هذه الفترة:

"لقد أحدث غياب الرئيس عبد الناصر فراغاً سياسياً، بارتباطه بالشعب وزعامته له فى فترة كان المجتمع مستعداً لتقبل قائد تاريخى أو كاريزمى فكان لابد من ملئ الفراغ السياسى"[٣]. بالدعوة إلى سيادة القانون ودولة المؤسسات والديمقراطية، بما تتناسب مع " سياسة الانفتاح الاقتصادى التى انطلقت من الديمقراطية الاشتراكية إلى العلاقات الاقتصادية الليبرالية، والتحول إلى تعددية حزبية تتفق مع آليات السوق والانفتاح الخارجى، والولاء للغرب وسياسته، ومع إرضاء للظروف الداخلية من المثقفين، وأصحاب الاتجاهات

---

(١) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، ١٩٩٢، ص٤٥٣.

(٢) جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص٥٥.

(٣) إكرام عبد القادر بدر الدين، ظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص٥٨.

الفكرية المختلفة"[1] ، جعل النظام السياسى يعلن الديمقراطية وينفرد برأيه مما دفع البعض إلى وصفه "على حد تعبير العلوم السياسية (ديكتاديمو) أى عهد ديكتاتورية مع مساحة من الديمقراطية"[2].

لقد بدأت الديمقراطية بخطوات محدودة فى بداية السبعينيات إلى مرحلة متقدمة خلال النصف الثانى، ولكن الديمقراطية أصابها العديد من الاستثنائية عطلت المسيرة، وإن كان البعض "يعتبر الديمقراطية الوليدة قد تم تفريغها من مضمونها وتحويلها إلى شعارات جوفاء لا تتفق مع ما يجرى عليه العمل من الناحية التطبيقية، وبالرغم من رفع شعار دولة المؤسسات كانت السمة سمو القيادة السياسية على المؤسسات أى أغلب القرارات الهمة كانت تتخذ خارج المؤسسات السياسية ثم تقوم بدور إضفاء الشكل القانونى والمبررات للقرارات وإقناع الشعب"[3].

وبالرغم من ذلك فإن الفترة الأولى من السبعينيات شهدت درجة من الاستقرار السياسى، وبدأ الانقلاب السياسى بمصاحبة تضييق نطاق الممارسة الديمقراطية مع النصف الثانى من هذه المرحلة التى صاحبه التحول إلى نظام التعدد الحزبى وصدور قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧، وقد أعطى مزيداً من الديمقراطية، "ولكن مع تطور الأحداث الداخلية من سياسة الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤ وظهور الفئات الطفيلية من الرأسمالية التى فرضت نفسها مستغلة وضعها الاقتصادى والاجتماعى من المشاركة السياسية وتوجيهه لصالحها على مصلحة الطبقات الدنيا من الأغلبية المعانة اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً مما أدى إلى تحقيق أدنى مشاركة سياسية حقيقية"[4] ؛ فأصبحت الفئة المحدودة تتحكم فى مقدرات الأغلبية والعامة من الطبقات.

أضف إلى ذلك زيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل ١٩٧٧، وما تبعه من توقيع معاهدة السلام وما واجهه ذلك من نقد من الأحزاب المعارضة، والجماعات الإسلامية، وقد صاحب ذلك عدة قرارات وقوانين استثنائية مقيدة للحريات.

---

(١) على الدين هلال وآخرون، المشكلة السياسية فى مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب فى تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٠٠.

(٢) محمود فوزى، حكام مصر - السادات، مرجع سابق، ص٣٥.

(٣) محى شحاته، المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص١٨٦.

(٤) أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم فى مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢، ص٣٣٤.

"فى الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٨ صدر قانون العيب وحماية القيم الذى يعطى السلطة التنفيذية حق اتهام ومحاكمة من يتجاوز بالقول أو السلوك وتشكيل محاكمة من غير قضاة"[١].

لقد استمرت أساليب تضييق قنوات المشاركة عندما أصبح أعضاء البرلمان الأغلبية منهم من حزب مصر العربى الاشتراكى عام ١٩٧٦ ضمن الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم الذى سعى إلى التفرد والسيطرة على المناصب من المحافظين، ورئاسة اللجان البرلمانية الدائمة ووسائل الإعلام.

ومع التضييق على قنوات التعبير السياسى فى النقابات المهنية بحل مجلس النقابة وتعيين مجلس نقابى آخر، وتعقب الآراء المخالفة بالتحقيق مع بعض المفكرين والسياسيين حول أفكارهم فيما يسمى بالمحاكم السياسية "مما أدى لتبلور التيارات والتنظيمات الدينية الرافضة للنظام، والداعية إلى عودة المجتمع إلى مراحل تاريخية ثقافية سابقة"[٢].

"حتى الأحزاب السياسية التى تأسست مع قانون الأحزاب يونيو ١٩٧٧ وتعديلاته إبريل ١٩٧٩ وضعت شروطاً مستحيلة لتأسيس أحزاب سياسية، حيث لا يكون من بين مؤسسى الحزب أو قيادته من يدعو إلى مبادئ تخالف ثورة ١٩٥٢، ١٩٧١ أو يتعارض مع الوحدة الوطنية أو النظام الديمقراطى الاشتراكى أو يخالف المعاهدة مع إسرائيل. إلى أن تم التضييق على معظم عناصر المعارضة فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٩ حيل بين معظم عناصر المعارضة والفوز بمقاعد البرلمان فكان على حد تعبير البعض تشكيل مجلس جديد بانتخابات مزيفة"[٣].

"امتد الأمر إلى حل اتحادات الطلاب ووضعها تحت إشراف الأساتذة بقرار من رئيس الجمهورية عام ١٩٧٩"[٤].

ومع صدور قانون الصحافة ١٤٨ لعام ١٩٨٠ واعتبارها السلطة الرابعة. لكن مع الصحف المعارضة جعلت الرئيس السادات يضيق تدريجياً بالتجربة الديمقراطية الوليدة "فأدت إلى المصادرة المستمرة لصحيفة الأهالى الإسبوعية التى صدرت عام ١٩٧٨ وتعكس

---

(١) سعد الدين إبراهيم، إعادة اغتيال للرئيس السادات، دار الشرق، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٤٩.

(٢) محمود جاد، الطبقة الوسطى المصرية- المسار والمصير، مرجع سابق، ص٤٢.

(٣) على الدين هلال وآخرون، المشكلة السياسية فى مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب فى تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠-١٩٨١، مرجع سابق، ص٨٧.

(٤) محى شحاته، المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها، مرجع سابق، ص١٨٧.

الأيديولوجية اليسارية أو ذات التوجه الراديكالى وصادرة من حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ومصدر استياء دائم من السادات وتوقف الحزب عن إصدارها"[1].

وفى أغسطس ١٩٨١ تمت مصادرة أحد أعداد من جريدة الشعب التى تصدر عن حزب العمل ومجلة الدعوة التى تصدر عن جماعة الإخوان المسلمين، "ووصل الأمر لاستغلال الأحداث فى الزاوية الحمراء ووجه ضربة فى سبتمبر ١٩٨١ للمعارضين سواء يساريين أو يمينيين أو علمانيين أو ناصريين أو إسلاميين ووجهت التهم بالفتنة الطائفية وتهديد للوحدة الوطنية وخطراً على منجزات ثورة التصحيح ١٥مايو ١٩٧١، ومسيرة السلام (٧٧-١٩٨٠)، وتم سحب رخص إصدار جريدة الشعب والدعوة والاعتصام وعدد من الجرائد المسيحية"[2].

لقد أدت كل هذه الأحداث السياسية والاقتصادية فى ظل السبعينيات إلى بلورة الحركات والتنظيمات والجماعات الإسلامية كحركة واسعة فى ظل عدم المشاركة أو عدم تحقيق العدالة الاجتماعية إلى أن أصبح لها دور هام وخطير فى الأحداث انتهت بالمأساة للنظام الحاكم؛ لذلك نتكلم بشئ من التفصيل عن الجماعات الإسلامية ودورها فى الأحداث وعلاقتها بالنظام الحاكم.

الجماعات الإسلامية:

لم تكن الجماعات الإسلامية وليدة فترة السبعينيات بل هى أقدم من ذلك ولها مع النظام السابق (الرئيس عبد الناصر) مواقف وأحداث بين تهديد وترغيب وخاصة بعد قيام إسرائيل بضم القدس، وإحراق المسجد الأقصى يوليو ١٩٦٩. "ومع بداية حكم السادات ١٩٧٠ ارتفعت معنويات جماعة الإخوان المسلمين لوجود علاقة بينه وبين رئيس الجماعة (الشيخ حسن

---

(١) فاطمة القلينى، ملامح الظاهرة الإجرامية كما تعكسها الصحافة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص١٨٦.

(٢) سعد الدين إبراهيم، إعادة اغتيال للرئيس السادات، مرجع سابق، ص١٤٩.

- على الدين هلال، تجربة الديمقراطية فى مصر ٧٠-١٩٨١، مرجع سابق، ص١٧.
- أحمد عبد الله، الديمقراطية على عكاز- المسار المتعرج للتجربة الديمقراطية فى مصر، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٢، ص١١.
- عمر التلمسانى، أيام مع السادات، مرجع سابق، ص ص ٥- ١٠.

البنا) منذ عام ١٩٤٠، وكان السادات مشهوراً بالتقوى والورع وقد اختاره عبد الناصر سكرتيراً عاماً للمؤتمر الإسلامى عام ١٩٦٥"[١].

لقد رفع الرئيس السادات شعار العلم والإيمان،والوعد بأن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع فعرف بالرئيس المؤمن لذلك نجح السادات فى أن يصل إلى أعماق هذه الجماعات ويشعرهم بعقيدتهم وهويتهم.

وقد عبر السادات عن تكوين الذات، فقال : "صورة الذات فى نظرى أهم عندى من صورتى فى نظر الناس، رئاسة الجمهورية ليست أكبر عندى من أنور السادات"[٢].

ولقد اكتسب السادات شعبية بين الناس والجماعات بعد حرب أكتوبر والتى أطلق عليها (بدر).

لكننا نلاحظ " أن لهذه الجماعات المد والتأييد لطلاب الجامعات المنحدرين من الريف المصرى وكل الأحداث تدل على الفئة الغالبة من الشباب بنسبة ٩٠٪، وأنهم متفوقون دراسياً وتخصصات راقية، وأن ٧٠٪ أصولهم الاجتماعية متواضعة ينتمون إلى الطبقة الوسطى"[٣].

من هنا دائماً ما يكون الشباب فى طليعة الحركات الاجتماعية والعنصر الفعال فى الانتفاضات والثورات، وطول فترة التعليم أدى لوجود وقت فراغ "

" وفى ظل تضاؤل الفرص لتحقيق الذات اقتصادياً نتيجة الأزمة الاقتصادية فى المجتمع، تتبلور أزمة الهوية فى المجتمع حيث تتحول إلى حركات سياسية واجتماعية احتجاجية"[٤].

أما فى ظل الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤ واستغلال فئة طفيلية قليلة النصيب الأكبر من الثروة والاستهلاك والمشاركة السياسية فى حين الأغلبية من الطبقة الوسطى يحاولون تحقيق أحلامهم بعد معاناة فى الدراسة ولا يجدون فرص العمل، وإذا وجدوا وظيفة حكومية فراتبها لا يتناسب مع متطلبات المعيشة والأسرة والزواج.

---

[١] وليب هيرو، الأصولية الإسلامية فى العصر الحديث، ترجمة عبد الحميد فهمى الجمال، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص١٣١- ١٤٢.

[٢] أنور السادات، البحث عن الذات، مرجع سابق، ص٩٣- ٩٤.

[٣] سعد الدين إبراهيم، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن، أعمال الندوة التى عقدها منتدى الفكر العربى، الأردن، ١٩٨٨، ص٤٠٠.

[٤] السيد يسين، حوار الحضارات – الغربى الكونى والشرقى المتفرد، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٦٢ .

"ومع تهميش الفرد، وتغيب القيم الإنسانية، والعدالة فى ظل آليات السوق والمنافسة، والتبعية يجد الإنسان نفسه وحيداً فى مشكلاته فى بحثه عن الكفاف الذى من أجله يعمل فإنه يجد خلاصه فى الأيديولوجيات التى تناهض هذا الواقع وتعاديه"[١].

كل هذه الأحداث من خلال تغيير القيم والطبقات فى ظل الانفتاح، ومع توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل مما كان فرصة لضم أعداد كبيرة للجماعات التى عارضت هذه السياسات، "وظهور جماعات مثل شباب محمد، أو الفنية العسكرية، والتكفير والهجرة عام ١٩٧٧، والتى قتلت الشيخ الذهبى (وزير الأوقاف السابق)، وتنظيم الجهاد عام ١٩٧٩ ورفض كل هذه الجماعات لشرعية النظام الحاكم واستخدامها العنف فقوبلت بالمطاردة والتحقيق والسجن فى حكم استمر ١١ عاماً هى أهم فترة فى تاريخ الأصولية الإسلامية فى مصر"[٢].

هذا ما جعل البعض يصف الفترة السياسية والنظام طول فترة السبعينيات بقوله: "إن هيكل المشاركة السياسية فى مصر يمثل بناء غير متكامل يتأسس على أعمدة أربعة لا تبدو مستقيمة، ويقع المبنى فى مهب الريح التى تضعها ظروف الأزمة الاقتصادية التى تعيشها مصر، وحساسية وضعها الإقليمى والاختيار المطروح أمام المصريين اختيار حرج بين تشطيب البنيان وتثبيته بكل الدعامات أو تركه لتذره الريح. فثمة جهاز حاكم يدعى كل يوم الرغبة فى تدعيم بناء المشاركة ثم تأتى فئة ممارسات تؤكد ميله نحو الأوتوقراطية أكثر من إيمانه بالديمقراطية مثل بداية عام ١٩٧٦ ما لبث أن فرملها عام ١٩٧٧ معلناً فترة طويلة من تعطيل البناء انتهت بمقتل المقاول نفسه عام ١٩٨١ "[٣].

وذلك من خلال " قيام مجموعة مسلحة من تنظيم الجهاد إلى منصة العرض العسكرى فى احتفال ذكرى ٦ أكتوبر وقتلوا الرئيس السادات"[٤].

---

(١) طلعت عبد الحميد، العولمة ودور التربية فى الحفاظ على القيم العربية الأصيلة، إدارة التربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٢، ص٣٤.

(٢) هالة مصطفى، النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر، مركز المحروسة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٢٢٥- ٢٤٦.

(٣) أحمد عبد الله، الديمقراطية على عكاز والمسار المتعرج للتجربة الديمقراطية فى مصر، مرجع سابق، ص١١.

(٤) عمر التلمسانى، أيام مع السادات، مرجع سابق، ص ١٣٩. =

osoeikandi.com

٣- تكافؤ الفرص التعليمية:

قال طه حسين : "التعليم وحده هو الذى يستطيع أن يضمن العدالة والمساواة، التعليم كالماء والهواء"[١].

من هنا فإن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية يعنى : إتاحة التعليم لكل قادر بتذليل المعوقات التى تعترض عملية التعليم سواء أكانت مادية أم معنوية، ومعيار هذا المفهوم التمثيل النسبى للفئات الاجتماعية داخل مراحل التعليم المختلفة، "وجوانب تكافؤ الفرص التعليمية نص الدستور المصرى ١٩٧١ فى مادته الثامنة بأن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وإزالة المعوقات وتوفير أفضل السبل للتعليم"[٢] ، وتقديم تعليم إلزامى لكل الأطفال، كما نصت المادة ثمانية عشر.

إن تحقيق المساواة فى الفرص التعليمية عندما يحق للفرد الإفادة مما يتعلمه فى سوق العمل، وذلك بتوافر فرص التوظيف والعمالة بنفس الرواتب والأجور عند تساوى المؤهل التعليمى لذلك نجد الدول المتقدمة تحقق المساواة بين الأفراد من خلال :

" تعميم المدرسة الشاملة فى الولايات المتحدة كوسيلة لتحقيق المساواة فى الفرص التعليمية التى تعمل على توصيل الفرد إلى مستوى تعليمى يمكنه ويؤهله للتفاعل مع الحياة والنمو فى المجتمع وتحقيق المستقبل الذى يختاره لنفسه، وكان هذا الفارق بين الدول النامية والمتقدمة"[٣].

"من هنا كان لابد من تحقيق العدالة الاجتماعية فى التعليم أسوة بغيره بلا تحيز أو تفرقة بنص الدستور، والتشريعات المنظمة له والاتفاقيات والإعلان العالمى لحقوق الطفل وحقوق الإنسان والشرائع السماوية"[٤].

= - حسن أبو باشا، مذكرات حسن أبو باشا فى الأمن والسياسة، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٨٠ - ٨٢.

(١) طه حسين، مستقبل الثقافة فى مصر، دار المعارف، ١٩٣٨، ص ٣٣.

(٢) محسن خضر، من فجوات العدالة فى التعليم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٢.

(٣) عادل عازر وآخرون، تكافؤ الفرص فى السياسة التعليمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٠.

(٤) ناهد رمزى وآخرون، العدالة الاجتماعية فى التعليم الأساسى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٧.

- نبيلة إسماعيل رسلان، حقوق الطفل فى القانون المصرى، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.

لكن الانتقال من الاشتراكية إلى الانفتاح توالت معه الأزمات الاقتصادية ذات التأثير الاجتماعى كأزمة الإسكان، وبطالة الخريجين، وهجرة أهل الريف إلى المدينة والاتجار بالتعليم وفتح مدارس اللغات الخاصة، والمدارس التجريبية للغات بالمصروفات، فأصبحت العدالة الاجتماعية كما تتمثل فى الدساتير والخطط الخمسية فى وادٍ والواقع الاقتصادى والاجتماعى فى وادٍ آخر.

ووجدت بعض الطبقات القادرة فرصتها فى التعليم الخاص أما القاعدة العريضة الفقيرة فعانت من التعليم العام فى ظل الثقافة الاستهلاكية وقيم الانفتاح فيما يسمى بـــ:

خصخصة التعليم:

بدأت مصر فى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فعلياً منذ عام ١٩٧٤ وتمثلت أهم هذه السياسة فى انسحاب الدولة من الاضطلاع بمسئولياتها الرئيسية فى تمويل التعليم وتوجيهه بما يخدم حاجات الشعب المصرى، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان لهذا الانسحاب تأثير خطير فى تدهور أحوال التعليم العام المكلف بإعداد الفئات العاملة، وقصور فى استيعاب كل الأطفال فى سن الإلزام مع تكدس الفصول وقصور التجهيزات وتدنى حالة الأبنية التعليمية، ولقد كان التعليم الخاص منتشراً قبل ثورة يوليو ثم قامت الحكومة بالإشراف عليه، ومع سياسة الانفتاح انتشرت المدارس الخاصة لتستخدمها الفئات ذات المستوى الاقتصادى المرتفع لإلحاق أبنائها مع دفع الأموال دون التقيد بالمجموع (المرحلة الثانوية)، "وصلت أعداد المدارس الخاصة لعام ١٩٧٧/٧٦: المرحلة الابتدائية ٣٠٣ – الإعدادية ٢٤٢– الثانوية العامة ١٢١ – الثانوية التجارية ١٢ مدرسة"[١].

"تتركز أغلبها فى المدن الكبرى (القاهرة– الإسكندرية– الجيزة– بورسعيد – طنطا)"[٢] مع توسع فى المدارس الخاصة واللغات، ومدارس اللغات التجريبية (لعام١٩٧٩) واستحواذ القاهرة على ٤٥٪ من مجموع المدارس الثانوية الخاصة حيث وصل هذا العدد لأنها "تمثل ١٪ من المساحة المعمورة ٢٥٪ من سكان مصر ، ٥٠٪ من وزن الجمهورية بها الغالبية العظمى من أصحاب الدخول العليا والطبقة الغنية"[٣].

---

[١] شبل بدران، التعليم وتحديث المجتمع، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٤٨.

[٢] عرفات عبد العزيز سليمان، الاتجاهات التربوية المعاصرة– رؤية فى شئون التربية وأوضاع التعليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة– ٢٠٠٠، ص ٢٤٠.

[٣] جمال حمدان، شخصية مصر– دارسة فى عبقرية المكان، الجزء الرابع، شخصية مصر الحضارية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤، ص٣٣٧.

"ومع صدور قانون التعليم ١٣٩لسنة ١٩٨١ ووضع قواعد لإنشاء المدارس الخاصة وإدارتها ودعم التعليم الخاص فى إطار السياسات والخطط القومية للتعليم بهدف تخفيف العبء عن الدولة ولكنه لا يحقق تكافؤ الفرص"[١]. للانحياز لطبقة معينة على حساب القاعدة العريضة، ودخول الدولة كشريك فى مدارس اللغات التجريبية واستخدمت مبانى الدولة فى تعليم خاص مما يعد خرقاً لمبدأ مجانية التعليم.

"مما يتيح لأبناء القادرين العديد من السبل التى تجعلهم يستمرون فى مكانتهم الطبقية وتضع العقبات أمام أبناء الفقراء، ونسب النجاح خير دليل على ذلك؛ الشهادة الابتدائية عام ١٩٧٩/٧٨ نسبة النجاح للبنين فى المدارس الرسمية ٧٦,٤٪ ، مدارس اللغات ٩٨,١٠٪ والبنات ٩٩,٢٪ - الشهادة الإعدادية: بنين ٧٥,٦٪، البنات ٧٧,٥٪ للمدارس الرسمية، أما اللغات: ٩٩,٧٪- الشهادة الثانوية العامة: البنين ٧٠,٥٪ ، البنات ٧٧٪ للمدارس الرسمية ، أما اللغات ٩٠,٥٪للبنين، ٩٥,٢٪ للبنات"[٢].

امتد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إلى الجامعات الخاصة والدعوة إلى إنشائها بعد تجربة الجامعة الأهلية ١٩٠٦ ذات النشأة الوطنية.

"اتجه الأمر لإنشاء جامعة خاصة بالمصروفات والتى لم تجد لها سبيلاً فى ظل قوانين يوليو الاشتراكية ١٩٦١ إلى الفرصة التى حققها الانفتاح الاقتصادى فى ظل الاندماج فى الرأسمالية العالمية والاعتماد على القطاع الخاص، وتوجهات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بتحرير المؤسسات الإنتاجية والخدمية من تدخل الدولة والحد من دور الدولة فى التدخل فكانت الدعوة لإنشاء الجامعة الخاصة تزداد أهمية"[٣].

ولكن فى ظل الاعتراضات ومخالفة الدستور ظل المشروع إلى أن صدر القرار بإنشاء الجامعة الخاصة لعام ١٩٩٢ بقانون ١٠١.

وفى ظل الدعوة لإنشاء الجامعة انقسم المجتمع إلى مؤيد، ومعارض "وقد حصر الدكتور حامد عمار المؤيدين والمعارضين لفكرة إنشاء الجامعة الخاصة وسياسة الدولة لفتح مورد

---

[١] أحمد إسماعيل حجى، التعليم فى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٢٢.

[٢] أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

[٣] سعيد طه محمود- السيد محمد ناس، قضايا فى التعليم العالى والجامعات، مركز آيات للطباعة والكمبيوتر القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٣٠.

جديد انتهت بأيديولوجية الخصخصة"[1].

بالإضافة للدعوة لإنشاء الجامعة الخاصة نجد الجامعة الأمريكية التى خرجت للوجود عام ١٩٢٠ ومقرها القاهرة، والتى تعود فكرة إنشائها إلى قيادات إرساليات التبشير الدينى والتعليمى منذ القرن التاسع عشر.

المشاركة الفاعلة من قبل القيادات السياسية فى حفلات التخرج، ومع بداية السبعينيات والتوجه الغربى لفرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على بلدان العالم الثالث.

"حصلت شهادة الجامعة الأمريكية على الاعتراف الرسمى والمبادلة مع الجامعة المصرية برفع الرئيس السادات الحراسة عليها منذ حرب ١٩٦٧"[2].

فكان خلق الازدواجية فى التعليم – مع المدارس الخاصة والأجنبية والأزهر– "وأخرجت الجامعة خريجين يجيدون التحدث باللغة الأجنبية يفضلهم أصحاب المشروعات الخاصة والاستثمارية والبنوك الأجنبية وشركات السياحة مما أدى لتدفق طلابى عليها"[3]. فأحدثت الجامعة الأمريكية خلق صفوة من الشرائح العليا المهيمنة على المراكز تخدم به المصالح الأمريكية فى ظل التبعية العلمية والتكنولوجية؛ والثقافية فتسيطر على الشعوب النامية مستترة فى سياستها، فكان النسف لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لمن يملك وليس لصالح الجدارة العلمية فى ظل اقتصاد السوق والانفتاح، "وكان الأفضل أن نجمع الأموال لتعين الجامعات الرسمية على تقديم تعليم أفضل يخدم القاعدة العريضة ويحقق تكافؤ الفرص التعليمية"[4]. "وإن كنا لن ننكر على المؤيدين حيث إفساح المكان مع التركيز على تخصصات أخرى وبدلاً من إنفاق الأموال فى الخارج تنفق فى الداخل"[5].

---

[1] حامد عمار، الجامعات الخاصة فى الميزان، مكتبة المحروسة للبحوث والنشر والتدريب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص١٢-١٨.

[2] شبل بدران– كمال نجيب، التعليم الجامعى وتحديات المستقبل، المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص١٤٦– ١٧٧.

[3] شبل بدران– وجمال الدهشان، التجديد فى التعليم الجامعى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٩٠.

[4] سعيد إسماعيل، شجون جامعية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٩٤.

[5] حامد عمار، الجامعات الخاصة فى الميزان، مرجع سابق، ص١٢.

٤ـ هجرة العقول:

قال تعالى: ﴿ وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ﴾[١].

تحدث الهجرة بسبب ظروف تطرأ على الفرد تدفعه إلى الانتقال لمكان آخر، "ومع سياسة الانفتاح فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت الهجرة الخارجية وقد وصل أعداد المهاجرين إلى ١,٤مليون شخص طبقاً لتعداد ١٩٧٦"[٢]. واختلفت معهم دوافع الهجرة.

---

[١] قرآن كريم: سورة النساء، الآية ١٠٠.

[٢] سمير أمين، المجتمع والدول في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة- مصر، مركز البحوث العربية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص٦٥.

obeikandl.com

جدول (٨)

دوافع هجرة المصريين للبلدان العربية (١٩٧٨) [١]

الحالة المهنية	مدرسون		مهنيون		عمال تشييد وبناء		أساتذة جامعة		المجموع	
السبب أو الدوافع	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪	تكرار	٪
١- زيادة الدخل وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية.	٤٧	٧٥,٩	٣٦	٦٤,٣	٣٢	١٠٠	٤٣	٦٢,٣	١٥٨	٧٢,١
٢- القدرة على حل بعض المشكلات التى أصبحت مستعصية كالزواج والمسكن.	٧	١١,٢	١١	١٩,٦	--	--	٧	١٠,١	٢٥	١١,٤
٣- زيادة الخبرة والمعرفة بالشعوب الأخرى.	٨	١٢,٩	٣	٥,٣	--	--	٢	٢,٨	١٣	٦٠,٧
٤- الهروب من المشاكل الروتينية وطلب الراحة النفسية.	--	--	٦	١٠,٧	--	--	١١	١٥,٩	١٧	٧,٧
٥- أسباب سياسية	--	--	--	--	--	--	٣	٤,٤	٣	١,٤
٦- أسباب أخرى	--	--	--	--	--	--	٣	٤,٤	٣	١,٤
المجموع	٦٢	١٠٠	٥٦	١٠٠	٣٢	١٠٠	٦٩	١٠٠	٢١٩	١٠٠

يذكر الدكتور محمد عبد العليم مرسى فى بحثه عن امتناع الحاصلين على الدكتوراه من المصريين عن العودة إلى مصر من أمريكا "أن الوضع عام ١٩٦٤ كانت نسبة المهاجرين ٧,٥٪ وصلوا إلى ٤٠٪ عام ١٩٨٠ فاحتلت مصر المركز الأول.

---

[١] محمود عبد الفضيل، تأملات فى المسألة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٥. (نقلاً عن) : الهجرة إلى البلاد العربية : الدوافع والمشكلات الأساسية دراسة ميدانية قام بها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام تحت إشراف د/ على ليلة (دراسة غير منشورة) .

لقد خسرت مصر نزيفاً بشرياً إلى الولايات المتحدة كانت نسبتهم من عام (١٩٧١-١٩٧٧) على الترتيب: ٣٩٪- ٣٤٪ - ٢٥,٥٪- ٢٦٪- ٢٩٪- ٣٠٪ - ١٩٪.

فقدت مصر كفاءات علمية متقدمة بعد تكلفة إعدادهم، فبلغ عددهم ٩٥٠ فرداً وقد قدر للمبتعث المصرى الواحد ٥٥٠٠دولار، وللفترة من: (١٩٧٠- ١٩٨٠) تصل إلى خمسين مليوناً من الدولارات هذا بخلاف إعدادهم السابق داخل مصر"[١].

لقد صدق من أ طلق على هذه الهجرة "تفريغ العقول، أو سرقة العقول، أو نزيف العقول التى تعانى منها مصر"[٢].

إننا لن نستطيع أن ننكر أن هذه الهجرة للعلماء ناتجة عن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التى جعلت العالم قرية صغيرة دون الاعتداد بالحدود السياسية للدول ذات سيادة وتغير معها مفهوم المكان والزمان، "وبالإضافة لإغراءات الوظيفة المرموقة والمرتبات العالية وحسن التقدير من الآخرين"[٣]. بالإضافة إلى أن الدعوة إلى الانفتاح والثقافات الجديدة، وفتح الأسواق، ودخول مصر لعصر الانفتاح يدفعنا أن ننتقل بسرعة من مرحلة التقويم إلى مرحلة كيف نتعامل مع الانفتاح.

إن هجرة العقول لا ينكره أحد، والإسلام أعطى للإنسان حق التنقل والبحث وطلب العلم. كما ألزم الإسلام الإنسان التحلى بالانتماء لكل القيم والمثل والدين والوطن كما وقف الرسول على أطراف مكة وقال: "والله إنك لأحب البقاع إلى نفسى، ولولا أن أهلك أخرجونى ما خرجت".

لكن واقع الانفتاح فى ظل السبعينيات أحدث انقلاباً فى ثقافة المجتمع تربعت فيه الطبقة الرأسمالية الطفيلية على القمة، وتبددت الأحلام على صخرة الواقع وتحولت، قيم العلاقات الاجتماعية من قيم علاقات بين الأفراد إلى قيم علاقات بين أشياء وماديات.

---

[١] محمد عبد العليم مرسى، هجرة العلماء من العالم الإسلامى، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩١، ص ٨٩.

[٢] محسن خضر، هجرة العقول، مجلة التقدم العلمى، العدد ٣٦، إدارة الثقافة العلمية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، أكتوبر وديسمبر ٢٠٠١، ص٢٨.

[٣] صالح بدير، الجامعات الثوابت والمتغيرات، (دن)، ٢٠٠١، ص ١٨٤.

يشعر فيه الإنسان بالاغتراب وعدم الانتماء والإحساس باللامبالاة يسيطر عليه هوية ليست لوطنه أو للأرض التى نشأ عليها، بل للخارج والهجرة والعمل فى ظل واقع وأرض وقيم فرضت عليه الغربة بالرغم من إقامته فيه.

وإلى هجرة عقول للخارج تغيرت هويتهم وانتماءاتهم إلى الخارج والحياة الجديدة والمكانة والوضع وحياة العلم فى مقابل واقع وطنهم فى ظل رياح التغير التى أصابته بالإحساس بالمعاناة وعدم التقدير والغربة.

فحدثت الهوة بين الفرد والوطن الذى فقد عوامل الجذب، وكان عليه أن يكون الرباط متيناً، فقد وصل الصينيون إلى الطاقة الذرية بفضل علماء صينيين أقاموا خارج الوطن ثم عادوا إليه.

٥ـ البعد القطرى:

كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الباعثة لمفهوم القومية العربية، ومنها سعى الرئيس عبد الناصر إلى وحدة الصف العربى لمواجهة عدو واحد لكن هزيمة عام ١٩٦٧ أوقفت تقدم القيادة الناصرية وعطلت الطموحات.

عندما تولى الرئيس السادات الحكم أكد على استمرار التزام مصر القومى والانتماء إلى الأمة العربية، وأكد ذلك الدستور الدائم ١٩٧١، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ دليل على التضامن العربى واستخدام سلاح البترول.

"هذا ما دفع (كسينجر) أن يطلق على عام ١٩٧٣ عام العرب بفضل ذكاء وفاعلية التحرك للوطن العربى، فتغيرت الشعارات واليافطات وأصبح العرب أصحاب المبادرة التاريخية فى دائرة تحركهم الحضارى"[١]. لكن البعض يرى عروبة السادات بشكل مغاير "إن البعض يرى فى نظرة السادات للعروبة أنها من منطلق برجماتى تحدده المصلحة، وهذا ما ميز سياسته نحو العرب فى الفترة من حكمه حيث حرص على مهادنة أغلب الأنظمة العربية على اختلاف توجهاتها وأنظمتها بدءاً من سوريا البعثية إلى السعودية الملكية، وليبيا (القذافى)، والسودان (نميرى)، والأردن الهاشمية، واعتمد السادات على اللغة والدين، ولا يترتب عليها الحقوق أو

---

[١] أنور عبد الله ، ريح الشرق، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص٦٦.

التزامات أو واجبات بل على المهارات الفردية للحاكم"[1] من هنا اختلفت عروبة السبعينيات عن الستينيات.

"لقد مثلت حقبة السبعينيات فى مصر مشروعاً مميزاً ذا ملامح مغايرة للحقبة الناصرية"[2]

لم تكن هذه النظرة من طرف واحد بل تغير حال العالم العربى من عصر الثورة إلى عصر الثروة المتمثل فى ثروته البترولية والأموال العربية التى تعمر البنوك الأجنبية مما أدى لشيوع حالة التجزئة والقطرية اتضحت بعد حرب أكتوبر حيث "أكد على ذلك دول الأوبك البترولية بترتيب قائمة الدول التى ستوزع عليها القروض المعفاة من الضرائب، وكانت الهند على رأس القائمة بـ (٢١,٨مليون دولار) مقابل (١٤,٥مليون دولار) لمصر، وعندما طلب السادات ٢٠ مليار دولار للسنوات الخمس القادمة لم يحصل إلا على ملياري دولار أى ٢٠٪ مع العلم أن الدول البترولية حصلت بعد الحرب فى ثلاث سنوات أربعة أضعاف ما حصلت عليه فى ٣٥ سنة أى من: عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٧٣"[3]. نجد السياسة الساداتية تؤكد على البعد القطرى بدءاً بتغيير اسم مصر وعلمها، وإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤ على الغرب، وكان الانقلاب الحقيقى فى العلاقات العربية وانتكاسة القومية بعد زيارة القدس ١٩٧٧ ومعاهدة السلام ١٩٧٩، مما أحدث شرخاً فى الموقف العربى لمصر، حيث تكونت جبهة الرفض العربية وعُزلت مصر عن القيادة العربية.

"لقد برز حوار السبعينيات الشهير على صفحات جريدة الأهرام بين كتاب ومفكرين مصريين حول القطرية والقومية"[4].

---

(١) هالة مصطفى ، النظام السياسى والمعارضة الإسلامية فى مصر، مركز المحروسة، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٤٨.

(٢) محسن خضر، تعريب مصر السياسى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٥١.

(٣) عبد العظيم رمضان، مصر فى عصر السادات-جبهة الرفض العربية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩، ص١٢٥.

(٤) محسن خضر، الاتجاه القومى العربى فى التعليم المصرى ١٩٥٢-١٩٨١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٢- ٧٧.

- الفريق المدافع عن القطرية: توفيق الحكيم- حسين فوزى- لويس عوض.
- الفريق المدافع عن القومية: وحيد رأفت- عبد العظيم رمضان- يوسف إدريس- السيد يسين- أحمد بهاء الدين.
- محسن خضر، الأيديولوجية التربوية خلال حقب رئاسية فى مصر، مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات، تونس، ٢٠٠٠، ص٢١٣.

إن هذا الحوار دليل على تغلغل الاتجاه القومى فى تربة مصر، وأصبح جزءاً فعالاً فى وعيها السياسى.

ستظل مصر بأبنائها المدافعين والعاملين بسواعدهم صمام الأمن والأمان للقومية العربية.

إن مصر والعالم العربى كيان واحد فى منطقة ليست فقط جغرافية، ولكنّ انتماء قومى يشير إلى هوية ثقافية حضارية يواجه الكثير من الصعاب من تحدى تحقيق الوحدة، ومواجهة التبعية والتخلف لتحقيق تنمية ومواجهة إسرائيل وتحدى التحديث.

إننا فى عالم يسعى إلى التوحد والتكتلات، والوطنى العربى لديه من الإمكانات للتكامل والاتحاد من وحدة: الدين، والعقيدة، واللغة، التقاليد، والعادات، والتاريخ والثقافة لكن كل دولة انشغلت بمشاكلها الخاصة ومصالحها فأقسموا على القطرية حتى وصل حجم التجارة البينية العربية ٨٪ وفى المقابل الاتحاد الأوربى بالرغم من اختلاف اللغة والديانة والعقيدة؛ وصلوا إلى توحيد العملة عام ٢٠٠٢.

إن الاستعمار الذى رسم الحدود بين الدول العربية ينبغى ألا تكون حاجزاً أمام اتحاد الشعوب.

"يجب علينا أن نرسخ انتماءنا العربى ونؤهل هويتنا وخصوصيتنا الثقافية، وطابعنا وشخصيتنا القومية التى نتميز بها عن غيرنا من الأمم، وهى حقيقة ثابتة بالتاريخ والجغرافيا، ويؤكد عليها معطيات الواقع وشواهد الحاضر"[1]. فنسبة عدد المصريين فى الخارج وصلت ١,٤ مليون نسمة وأسهمت تحويلاتهم فى العديد من المشروعات، وأصبحت أهم مصدر للدخل والعملة الأجنبية التى قدرت بنحو ٣٠ مليار جنيه سنوياً ساهمت فى خلق العديد من المشروعات هذا على الجانب السياسى، أما على الجانب الاجتماعى وبنية المجتمع بـ:

رابعاً: التغير الاجتماعى:

"اختلف الكثير حول تحديد ماهية التغير الاجتماعى باختلاف مواقعهم الاجتماعية الأنجلوسكسونين يستخدمونه للدلالة على ظاهرة التحول والنمو والتكامل والتكيف والملاءمة التى يتعرض لها كل نظام اجتماعى.

= - على الدين هلال، النظام السياسى المصرى وتحديات الثمانينيات ١٩٥٢-١٩٨٠، مرجع سابق، ص١٩.

- بطرس بطرس غالى، طريق مصر إلى القدس، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩.

[1] محمد محمد سكران، العولمة والثقافة العربية- رؤية نقدية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٩.

ويذهب Kingsley Davis :أن التغير الاجتماعى هو التحول الذى يقع فى التنظيم الاجتماعى سواء فى تركيبه وبنيانه أو وظائفه ولكن Harry Johnson يرى أنه أساس التبديل والتحويل فى كل أو فى بعض أوجه البناء الاجتماعى مما تساعد هذا البناء على التكيف والانسجام مع ظروف جديدة" [1].

"نحن نؤمن بأن التغير سنة الحياة بصفة عامة، ومن ثم فالتغير الاجتماعى سنة الحياة الاجتماعية، وهذا التغير يمكن أن يحدث ببطء على مدى زمن ممتد، وبشكل تدريجى، وبدون تحولات عنيفة فى مسار حركة المجتمع- معنى ذلك أن إيقاع التغير قد يأتى على درجة من الانتظام تسمح للنظم الاجتماعية القائمة أن تلائم نفسها معه، ولكن التغير الاجتماعى قد يحدث بتسارع كبير وبعنف ظاهر وعلى مدى زمنى قصير بحيث يأتى إيقاع التغير أسرع من قدرة النظم فى ذلك المجتمع على استيعابه وتقبله والتلاؤم معه.

من هنا تنشأ داخل المجتمع مشكلات اجتماعية تتفاوت فى حدتها وحجمها تبعاً لإيقاع التغير"[2].

إن حجم التغيرات الاجتماعية وإيقاع حدوثها فى مصر يُعد هائلاً وتحولاً من مرحلة إلى أخرى؛ فقد انتقل المجتمع من مرحلة ليبرالية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى مرحلة اشتراكية، وحيث التخطيط المركزى، وتحديد الدخول والملكية وحد أدنى للأجور والسيطرة الكاملة على الأجور والأسعار إلى تحول فى الاتجاه المضاد خلال حكم الرئيس السادات عام ١٩٧١ ذات الفلسفة والرؤية الاجتماعية والسياسية اتضحت مع صدور قانون الاستثمار عام ١٩٧٤ وإعلان الانفتاح الاقتصادى والسياسى، والتحالف مع الولايات المتحدة (الغرب)، وتبنى آليات السوق الحر وأثره على الواقع الاجتماعى وما أفرزه من تغير فى طبقات المجتمع وقيمه، ومع تشجيع القطاع الخاص فى كل القطاعات. إلى الصلح مع إسرائيل، والانفتاح على العالم، والتعثر الواضح للمشاركة السياسية من الجماهير.

كل ذلك كان له أثر واضح على الواقع الاجتماعى ما زلنا نعيش فيه حتى الآن.

إن الانفتاح الذى خاضته مصر كان يهدف لإحداث تنمية كمحاولة رفع مستوى المعيشة والتقليل من درجة الفقر من خلال تنمية شاملة تتفاعل فيها مجموعة قوى معينة خلال فترة

---

[1] طلعت عبد الحميد حسن، دراسة تحليلية للفكر التربوى في مصر من عام ١٩٥٢إلى ١٩٧٠، مرجع سابق، ص ص ٦٢، ٦٣.

[2] محمد الجوهرى وآخرون، دراسة المشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ١٣: ١٥.

زمنية ينتج عنها حدوث تغيرات جوهرية فى الاقتصاد القومى؛ لذلك كان اتجاه مصر إلى تغيير الأوضاع من تخلف إلى تنمية، وخاصة بعد خوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانهيار الاقتصاد.

لقد حدث تغير اجتماعى شامل بفضل مرحلة الانفتاح الذى أحدث انقلاباً فى النظام الاقتصادى من الاشتراكية إلى الرأسمالية، ومن سيطرة الدولة إلى الحرية والقطاع الخاص، ومن الجماعية إلى الفردية، والتنافسية؛ ومن القومية العربية إلى القطرية.

من هنا كان الانفتاح على الغرب فى ظل النظام الرأسمالى العالمى والتخلى عن التخطيط المركزى كأسلوب إدارة الاقتصاد القومى والاعتماد على آليات السوق الرأسمالية التلقائية فى تخصيص الموارد وإطلاق حرية العمل لرأس المال المحلى والعربى والأجنبى بصدور قانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ الذى فتح الباب على مصراعيه فى ظل الانفتاح كانت التوجهات من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، وبحكم الثورة المعلوماتية تغير وتطور مفهوم التنمية، "وتوالت القوانين لينصهر الاقتصاد المحلى والوطنى مع الاقتصاد العالمى لتستفيد مصر من الشركات والأفراد الأجانب والمصريين من خلال قانون ١١٨ لعام ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير، وقانون النقد الأجنبي رقم ٩٧ لعام ١٩٧٦.

كل ذلك من أجل وضع جهود لإحداث تنمية شاملة"[1]. كما عبرت عنها ورقة أكتوبر فى ١٨ إبريل عام ١٩٧٤ التى كانت بمثابة استراتيجية لمصر حتى عام ٢٠٠٠.

لكننا أصبنا بحالة من التبعية تعوق الاستقلال السياسى الحقيقى بالاعتماد على تدفق الأموال الغربية على هيئة مساعدات نشأ عنها تبعية بعض البلدان النامية المباشرة بالدول الرأسمالية التى يقدمها والتكنولوجيا المحدودة التى يسمح بانتقالها.

لكن نلاحظ على الاقتصاد المصرى حدوث آثار عميقة فى بنيته الأساسية زادت معه جذب رؤوس الأموال وأقيمت المشروعات التنموية فى مجال الزراعة والصناعة واستخراج الطاقة، وفتحت قناة السويس للملاحة الدولية فى يونيو ١٩٧٥، بعد إغلاق دام ثمانية سنوات، ومع تحويلات العاملين المصريين فى الخارج تطور على آثارها الإنتاج المحلى الإجمالى فى السبعينيات.

---

[1] سامى عفيفى حاتم، الخبرة الدولية فى الخصخصة، دار العلم للطباعة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٦١.

- سعيد النجار، تجديد النظام الاقتصادى السياسى فى مصر، الجزء الأول، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٤٥- ٤٧، والجزء الثانى، ص ١٦٦،

obeikandi.com

وزادت حركة المشروعات من مساكن وخدمات ومدن جديدة ومصانع وشركات مما أحدث زيادة فى الدخول.

لكن مدى التغير وما حدث فى ظل فترة الانفتاح فى السبعينيات الذى كان يهدف إلى إحداث تنمية شاملة ما لبث أن أحدث تغيراً اجتماعياً خطيراً أفرز عنه ظهور طبقات طفيلية تربعت على قمة الاقتصاد تجمع الثروات بسرعة وبطرق غير قانونية أو غير مشروعة فى ظل مناخ غير منضبط والتى سماهم الرئيس السادات بالقطط السمان، وبقى أغلب فئات الشعب تحت خط الفقر "تعانى من الأوضاع الجديدة فى ظل الاستهلاك المتزايد والانفرادية والتنافسية والقيم الجديدة التى ظهرت من الاغتراب وعدم انتماء والقيم السلعية والانغلاق الدينى والنجاح السهل والهجرة للخارج"[1].

لذلك تعد هذه الفترة ذات تغيرات كثيرة اختلفت عما سبقتها وأثرت فى الفترات اللاحقة لها حتى وقتنا هذا فكان لا بد أن نقف على المدى الذى أحدثه الانفتاح:

١ـ الخصخصة Privatization :

تعنى توسيع الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد، ومفهوم توسيع الملكية الخاصة أصبح مفهوماً متبعاً بواسطة العديد من الدول.

فالخصخصة لا تعنى فقط وسيلة التخلص من الوحدات الخاسرة فى القطاع العام، بل ومشاركة القطاع الخاص للعام من أجل تحقيق إنتاجية وربحية أعلى.

لذلك كان الهدف من الخصخصة "التخلص من الاقتصاد الاشتراكى إلى الرأسمالى والتخلص من الروتين، والتعقيدات المكتبية، والبيروقراطية الإدارية، والقوانين واللوائح من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها داخل مصر من خلال توسيع الملكية الخاصة مواليه للنظام العالمى"[2].

---

(١) إنعام عبد الجواد وآخرون، إعداد الطاقات والقدرات البشرية لمشروع توشكى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٧٣.

- أحمد مجدى حجازى وآخرون، التحولات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية على أزمة الشباب فى مصر، أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٢١٨- ٢٢٢.

(٢) سوزان أحمد أبو رية، الخصخصة والبعد الاجتماعى، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٤٣، أول نوفمبر ١٩٩٩، ص١٠.

obeikandl.com

فهناك من الدوافع للخصخصة فى فترة السبعينيات:

- **دافـــع اقتصادى** : للاتجاه نحو الأنظمة الحرة، وآليات السوق والمنافسة، ورفع معدلات الكفاءة، وإلغاء القيود.
- **دافـــــع مالى** : معاناة الدولة من الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكانت كل الجهود والموارد المالية موجهة للدعم الحربى.
- **دافـــع اجتماعى** : لتحقيق مزيد من الحرية، والحافز على الإنتاج، ولجذب القوى العاملة تخفيفاً عن عبء القطاع العام.
- **دافـــــع سياسى** : التوجه للسوق الحرة يتطلب الحرية ومزيداً من الديمقراطية، وتحطيم القيود وتوجيهات صندوق النقد الدولى لتخفيف توجه الدولة الاشتراكى وترك الحرية للقطاع الخاص.
- **دافـــــع تاريخى** : إن الخصخصة وفتح الأسواق، والوحدة مع الأسواق العالمية، وثورة المعلومات مرتبطة بالهيمنة والنظام العالمى الجديد.

"ويذكر عاصم الدسوقى[1]:

لقد كان اسمها النظام الأوربى، وفترة أخرى سميت الحرب الباردة، ومنذ بداية التسعينيات سميت العولمة.

لقد أظهرت اتفاقية الجات عام ١٩٤٧ ذات الاقتصاد الحر والحرية التجارية، وانضمت مصر عام ١٩٦٠ إلا أن قوانين التأميم كانت موضع خلاف مع الغرب، ولكن النظام الرأسمالى استطاع أن يفرض السيطرة على النظام الاشتراكى وانتصرت الرأسمالية فى النهاية".

وبدخول مصر عصر الانفتاح مع إصدار قانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ لإعطاء الضمانات للقطاع الخاص المحلى والأجنبى فكانت الخصخصة جزءاً من الانفتاح، وتوالت القوانين الاقتصادية لحماية النقد الأجنبى من التأميم والمصادرة ونزع الملكية أو الاستيلاء عليها؛ وذلك بهدف إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية لبناء الإنسان المصرى.

---

[1] نخبة من كبار المثقفين، العولمة، مرجع سابق، ص ص ٩ - ٢٢.

وفى ظل هذه القوانين دخل القطاع العام فى منافسة غير متكافئة فاهتزت الثقة فى الإنتاج الوطنى.

"ومع تدفق رأس المال الأجنبى على مصر لطلب الربح السريع أطلق شعار يحيا المستورد"[1].

لكن الخصخصة والانفتاح لا يعنى إطلاقاً إلغاء القطاع العام تدريجياً وإطلاق يد القطاع الخاص، "فالقطاع العام هو القاعدة الأساسية فى البلاد، فإنه يعود على البلاد بحوالى ألفى مليون جنيه سنوياً بدوره فى سنوات الهزيمة(٦٧- ١٩٧٣) فى توفير معظم السلع الاستهلاكية .. لكننا ندعو إلى تخليصه من السلبيات التى تعوق الإنتاج، ولا يترك كنزيف مستمر تتحمله الدولة، ودفع التعويضات.. بل علينا اتباع أساليب الإدارة الحديثة وإطلاق حرية هذه الوحدات.. ويتيح الفرصة للقطاع الخاص لكى يستخدم طاقاته المعطلة.. فالمسألة ليست احتكاراً بل منافسة من أجل مصالح الموطن العادى ورفاهيته، تنفيذاً للخطة القومية الشاملة والاستراتيجية الحضارية التى تطلع إليها مصر عام ٢٠٠٠"[2]

٢- الفردية والتنافسية:

فى ظل تحرير الاقتصاد وإطلاق قوى السوق وفتح الأبواب أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وإتاحة المجال لقوى العرض والطلب، وتقليص دور القطاع العام أو بيعه جزئياً، ومن ثم تحويله إلى قطاع خاص من هنا تعددت الشركات المحلية والأجنبية، واشتد التنافس فيما بينهم فكانت المنافسة فى صالح القطاع الخاص لحصوله على الإعفاءات والامتيازات مع عدم تقييده بقوانين العمل والمشاركة فى الإدارة والأرباح، ومع تحرر أسواق العديد من السلع كانت المنافسة شديدة، فقد فيها القطاع العام قوته مما دفع الكثيرين للدعوة لبيعه.

لقد تزايد النفوذ المالى والاقتصادى للقطاع الخاص مما مكنّه من استعادة عدة مواقع مهمة، وفى ظل الشركات الأجنبية والمؤسسات الدولية والاستثمار الأجنبى كانت المنافسة شديدة نتج عنها ظهور نمط الانفرادية والذاتية بعكس التعاون والجماعية مع الصالح العام والمشاركة فى الإدارة والأرباح فى ظل القطاع العام والتأميم والنظام الاشتراكى فى العهد السابق.

---

[1] فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الوحدة للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٨٠، ص ١٠٢.

[2] أنور السادات، وصيتي، مرجع سابق، ص ص ٢٠٣- ٢١٢.

لقد أحدث الانفتاح فى ظل التنافسية والتربح ظهور الرأسمالية الطبقية بوجودها غير الشرعى وضخامة أرباحها من خلال أعمال معينة لا تتصل بالإنتاج، بل أعمال السمسرة والمضاربات والعمولات، ونمت هذه الفئات فى ظل التنافسية لا يقف أمامها أحد لجمع الثروات وانتشر معها الكسب غير المشروع فى ظل المناخ الانفتاحى غير المنضبط "وهذا ما سماه الرئيس السادات أرباب الاقتصاد الخفى بالقطط السمان"[١].

لقد استغلت هذه الفئة الثغرات لتزيد من أرباحها سواء من التهرب من قوانين تحديد الملكية الزراعية وقوانين الإيجارات والجمارك والضرائب وقوانين الإسكان وقوانين منع تجريف التربة.

ومع تزايد رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الربح السريع، ومع تراخى سلطة الدولة فى إدارة وتوجيه عملية النشاط الاقتصادى كان من الطبيعى تزايد الدخول الطفيلية لبعض الفئات على حساب الأغلبية.

لقد قدرت الإحصاءات "أن أغنى ١٠٪ من السكان يحصلون على ٢٨,٥٪ من الدخل، وأفقر من ٦٠٪ يحصلون على ٣٠٪ من الدخل (١٩٧٥- ١٩٧٦)"[٢]. ولم تسلم البنوك الوطنية من منافسة البنوك الخاصة والأجنبية فى ظل منافسة ترغب فى تحقيق أكبر ربح فى أسرع وقت، ثم التخلى عن المبادئ المصرفية السليمة، وشاعت حوادث النصب والعجز عن السداد والإفلاس.

"وتحت المظلة المزدوجة للانفتاح والإسلام ظهرت شركات توظيف الأموال لتقضى على البقية الباقية من سلطة الدولة فى تحديد أسعار الفائدة وتجميع وتعبئة المدخرات القومية وحرمت الاقتصاد الوطنى من الاستفادة بهذه الأموال بسبب إيداعها فى الخارج لاستخدامها فى المضاربة فى البورصات العالمية، واستدانت الدولة من الأجانب، فى الوقت الذى كان أبناؤها يودعون أموالهم لدى الأجانب"[٣].

---

(١) محمد إبراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) إبراهيم العيسوى، انفجار سكانى أم أزمة تنمية؟ دراسة فى قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٩٣.

(٣) محمود عبد الفضيل، الخديعة المالية الكبرى- الاقتصاد السياسى لشركات توظيف الأموال، دارالمستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ١٢- ٢٤.

- عبد القادر شهيب، الاختراق- قصة شركات توظيف الأموال، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٩.

obeikandl.com

٣ـ الاستهلاك:

إن الإنفتاح الاقتصادى الذى خاضته مصر منذ عام ١٩٧١ فى استثمار المال العربى والمناطق الحرة ورؤوس الأموال الأجنبية، ومع التطبيق الرسمى للانفتاح بقرار ٤٣ لعام ١٩٧٤ كان الانفتاح على السوق العالمية، وعلى الشركات متعددة الجنسيات عابرة القارات، والتفوق التكنولوجى الذى جعل العالم قرية صغيرة، وتغير المفهوم للتنمية بالاهتمام بتحرير التجارة وعمليات الخصخصة عندما تقارن بين حجم الصادرات والواردات فى ظل آليات السوق الحرة والشركات والاستثمار العربى والأجنبى.

نلاحظ عدم مناسبة مساهمة مشروعات الانفتاح فى تحقيق حجم مناسب من الصادرات السلعية؛ لأن معظم رأس المال سواء العربى أو الأجنبى موجه إلى أنشطة الخدمات، بالإضافة إلى أن المشروعات الانفتاحية وجهت منتجاتها فى السوق المحلية بأسعار مغرية فانصرفوا عن التصدير، ومع قوانين النقد الأجنبى (٩٧ لعام ١٩٧٦) من سهولة الحصول على ما يحتاجونه من النقد الأجنبى فلم تكن فى حاجة إلى التصدير للحصول على عملات أجنبية.

"أصبح حجم الواردات من عام ١٩٧٣: ١١١٣,٢ مليون جنيه ارتفعت عام ١٩٨٠ إلى : ٥٣٠٤,٤ مليون جنيه وقيمة وارداتنا الغذائية زادت من عام ١٩٧٣ (٣٥١,٦ مليون جنيه) إلى (١٥٦٦,٤ مليون جنيه) عام ١٩٨٠. فى حين أن الصادرات السلعية من عام ١٩٧٣ (٧٠٨,٩ مليون جنيه) وصلت عام ١٩٨٠ (٢٦٩٧,١ مليون جنيه) فبعدما كانت الصادرات تغطى ٦٤٪ من إجمالى الواردات انخفضت إلى ٥١٪ عام ١٩٨٠ مما أحدث عجز فى الميزان التجارى"[١].

إلى أن "وصل حجم الديون الخارجية من (١٦٣٩ مليون دولار) عام ١٩٧٠ إلى (٨٠٩٩ مليون دولار) عام ١٩٧٧ أى بنسبة ٣٩٤٪"[٢].

لم يكن الانفتاح والخصخصة -الذى دخلته مصر- يخدمان التنمية. "بل تحولت الدولة من مؤسسة إنتاجية إلى أكبر مؤسسة استهلاكية فى المجتمع نتيجة للتوسع المذهل فى الاستهلاك

---

[١] رمزى زكى، دراسات فى ازمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقدة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة، مطبوعات مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٢٠- ٢٣.

[٢] ـــــــــ ، بحوث فى ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٤٠.

العام المدنى والعسكرى فصارت سوقاً متنامية لسلع استهلاكية (لاسيما المستورد ابتداء من القمح وانتهاء بالسيارات الفاخرة وصفقات السلاح)"[١].

ومع إطلاق العنان بلا رقيب ولا حسيب لتجريف التربة وتحويلها لغير أغراض الزراعة، ومع ترك الحبل على الغارب لزيادة إنتاج سلع الأغنياء من اللحوم والفواكه "فقدت القرية تدريجياً لوظيفتها الإنتاجية وتحويلها إلى وحدة استهلاكية، وبدلاً من أن تقوم بخلق فائض يوجه لتمويل الصناعة انضمت إلى المدينة لتستهلك أكثر مما تنتج، وإذ بالسلع المستوردة تظهر فى القرية والمدينة.

لقد وصل الأمر أن ٢,٣٪ من المصريين يستهلكون قرابة ربع الاستهلاك القومى، وأقل من ١٠٪ من السكان يستهلكون أقل قليلاً من نصف الاستهلاك أى (٤٥٪) وأن الـ ٩٠٪ يستهلكون النصف الباقى، وفى ظل الانفتاح ظهرت الفئات الطفيلية التى أطلق عليها القطط السمان وصل بها أن ٥٪ منها تحصل على ربع الدخل القومى"[٢].

ومن هنا شاعت قيم الثراء والغنى الفاحش دون بذل جهد، وانفتح باب الاستيراد على مصراعيه بلا ضوابط، فتزايدت السلع الترفيهية، ومع الطبقات الجديدة الطفيلية الثرية "تحول نمط الاستهلاك تحت شعار يحيا المستورد وساد معه النمط الاستهلاكى"[٣]. فكانت المحاكاة لأنماط الاستهلاك الكمالية فى الدول البترولية، وقامت الشركات الأجنبية والاستثمارية بحملة إعلانات لإغراق الأسواق بكل الكماليات المستوردة أو حتى بالمشروعات الصناعية داخل مصر صارت سلعاكمالية لا تفيد الصناعة ولا التنمية المصرية بل العكس أضرت بها "فأطلق عليها البعض السلع الاستفزازية"[٤]. لقد أصبح المجتمع المصرى يستهلك ما لا ينتج وينتج ما لا يستهلك.

لقد انعكس الاستهلاك البذخى لاتساع حدة الفروق الاجتماعية والهوة التى تفصل بين المستويات العليا أصحاب الدخول المرتفعة الطبقة الطفيلية، وبين المستويات الدنيا أصحاب

---

(١) عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤- ١٩٨٢، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٠.

(٢) أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٧٨- ١٠٩.

(٣) جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٤) عبد الهادى محمد والى، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ١٠٧.

الدخول المنخفضة التى تمثل القاعدة العريضة، وتأثر بها الشباب القوة العاملة الأساسية التى حاولت البحث عن طريق للتخلص سواء بالهجرة لرفض الواقع، أو عن طريق التمرد والعنف.

٤- التبعية:

دخلت مصر مرحلة جديدة حيث السوق الحرة والانفتاح على السوق العالمية لإحداث تنمية والتخلص من التخلف.

ومنذ الإعلان عن هذه السياسة الانفتاحية أحدث علاقات اقتصادية خارجية، ومع زيادة أسعار البترول وسفر العديد من المصريين للخارج أسهمت تحويلاتهم لقيام المشروعات والصناعات وأصبحت أهم مصادر للنقد الأجنبى، ومع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات وظهور مصالح الأغنياء والطفيليين فى الداخل التى تبحث عن الربح من أيسر الطرق تم التحالف فكانت روابط التبعية. فتركت الدولة للشركات مجالاً واسعاً فى التجارة الخارجية أدت لتعرض الدولة للاستدانة وفرضت الهيمنة الرأسمالية سواء من الداخل أو الخارج، واستخدمت القوى الخارجية كل الطرق لجذب مصر وفرض التبعية عليها فى ظل الهيمنة والسيطرة العالمية التى تقودها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة وانتهاء بمنظمة التجارة العالمية.

ومع تطور الأوضاع السياسية وتحقيق السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ "وبعد انقطاع المساعدات الأمريكية المصرية منذ عام ١٩٦٨ استأنفت العلاقات، وكان أول القطرة غيثاً (٢١ مليون دولار) عام ١٩٧٤ وصلت إلى (٣٧٠ مليون دولار) عام ١٩٧٥ ثم معدل سنوى يقرب من (بليون دولار) خلال السنوات الثلاثة (٧٦- ١٩٧٨) وبعد اتفاقية كامب ديفيد بلغت (٣,٧٥ بليون دولار) من عام (١٩٧٩- يونية ١٩٨٠) بمعدل سنوى (٢و٥ بليون دولار)"[١].

لقد ارتبطت مصر بهيكل تجارى خارجى مشوه ومتخصص بتصدير وحيد للأجانب يقتصر على بعض المواد الغذائية وبعض المواد الخام وبتصدير تخصص سلعى وحيد الطرف.

"أصبحت الولايات المتحدة المورد الأول لمصر تمدنا بنحو ٦٠٪ من وارداتنا للقمح والمورد الرئيسى لكل ما نستورده من الذرة"[٢].

---

[١] هناء خير الدين، آليات التضخم فى مصر، البحث الرابع الآثار التضخمية لبرنامج المعونات الأمريكية، مرجع سابق، ص ١٩٩.

[٢] عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية (١٩٧٤- ١٩٧٦)، الجزء الأول، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٤١- ٤٣.

إن سياسة الباب المفتوح أدت لتدفق الأموال الغربية على هيئة مساعدات نشأ عنها تبعية للدول الرأسمالية بشروط محددة ومقيدة ولتحقيق أهداف خاصة بها.

"حصلت مصر على مساعدات البنك الدولى والاتحاد العالمى للتنمية فى تمويل المشروعات الزراعية لعام ١٩٧٩ مع الدول النامية: (٣٢٢,٥مليون دولار) منها (٤٠ مليون دولار) لقطاع التعليم، (١١ مليون دولار) للصناعة، (٢٥ مليون دولار) للإسكان والتغذية (٢١٤ مليون دولار) للكهرباء.

لقد أصبح الدين الخارجى على مصر عام ١٩٨٠ (١٣٨٨٥,٣ مليون دولار) وعام ١٩٨١ (١٥٢٧٩,٢ مليون دولار)"[١].

لقد استخدمت القوى الرأسمالية العالمية كل أسلحتها لجذب مصر إلى دائرة نفوذها ، وضمان تبعيتها فتم إغراقها بالديون والمعونات الغذائية والعسكرية إلى جانب التبعية التكنولوجية والمادية والثقافية.

كان الهدف من سياسة الانفتاح إحداث تنمية لمصر والخروج من دائرة التخلف، ولكنه أصابها بالتبعية والتخلف وترك يتفاقم ويستشرى طالما هناك تعميق للتبعية للسوق الرأسمالية العالمية واتباع سياسات الإصلاح التى يقترحها صندوق النقد الدولى "وفى تقرير للكونجرس أن الانفتاح خدم المصالح الأمريكية وبرنامج المساعدات الأمريكية سوف يدعم الأهداف الاستثمارية للقطاع الخاص"[٢].

٥ـ الكم والكيف والنظرى والعملى:

فى ظل مجانية التعليم وحق كل فرد فى التعليم، والمساواة فى الحقوق من خلال نصوص الدستور كان التوسع فى إنشاء المدارس ودخول أعداد كبيرة من أبناء الوطن فى التعليم بهدف توفير الفرص المتكافئة للفقراء فى مؤسسات التعليم التى حققت توسعاً ملحوظاً فى المراحل المختلفة: الابتدائى والإعدادى والثانوى بنوعيه، والجامعى ، مما انعكس ذلك على حجم قوة العمل.

---

[١] صبحى محمد قنوص، أزمة التنمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا، ١٩٩٢، ص ص ١٠١-١٠٩.

[٢] طلعت عبد الحميد، التعليم وصناعة القهر، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة٢٠٠٠، ص ص ٩٧-٩٨.

لكننا نلاحظ أن التعليم كانت مخرجاته أعداداً كبيرة تفتقد للقدرات والمهارات التى يحتاجها سوق العمل "فكانت المشاكل الحقيقية للكيف هى التعرف على جذور وأسباب المشكلة واختيار الاستراتيجية المناسبة لحلها"[١]. حتى إن القيم الموروثة والعقبات المالية والبشرية أثرت فى النفور من العمل اليدوى على اعتبار أنه تعليم من الدرجة الثانية وأكد على ذلك تأخر تعيين أصحاب الشهادات المتوسطة (التعليم الفنى).

وأكد على ذلك تولى المناصب العليا لا يحصل عليها سوى أصحاب الشهادات بغض النظر عن تدريبهم أو خبرتهم.

لقد اهتم التعليم فى مصر بالتعليم النظرى وأهمل الجانب العملى حتى التعليم الفنى أصبح يركز على تخريج أعداد كبيرة دون الاهتمام بالمعامل والورش والمزارع، واقتصر التعليم فيها على الجانب النظرى، ومع الاهتمام بالأعداد وتخريجهم إلى سوق العمل غير مؤهلين لآليات السوق "فيكون التعليم منحازاً للكم على حساب الكيف"[٢]. -كما سنذكر فى سوق العمل- فيكون التكدس الكبير من الموظفين بنمط تعليمى واحد ومهارات معدومة، ومع توقف الدولة عن تعيين الخريجين مما أدى لوجود أعداد كبيرة من البطالة؛ لأن قدراتهم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل. من هنا نتبين أن هناك خللاً فيما يتعلق بالكفاية الداخلية للنظام التعليمى، وتظل صيحات رجال الأعمال حول الكفاية الخارجية مزعجة للمخططين والمعلمين فى ظل اقتصاد السوق الذى يطلب من الخريجين مهارات لم يتزود بها فى مؤسسات التعليم النظامى. "كما تظل قضية الإبداع حبيسة الكتابات النظرية بفضل جماعات الضغط المدعومة بالاتجاهات المحافظة والأصولية فى عصر لا يعترف إلا بالمبدعين"[٣].

٦- تعليم الصفوة:

فى ظل الانفتاح حدث تغيير فى بنية المجتمع بارتفاع فئات وتربعها على القمة وتدنى طبقات تمثل الأغلبية يسيطر عليها الفقر والدخل المحدود، وفى ظل السوق الحرة والانفتاح

---

(1) Schiefe Lbein, E: Basic Elements To Reflection On The Quality Of Education, IIEP, Paris, 1991, P25.

(٢) محسن خضر، من فجوات العدالة فى التعليم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٢.

(٣) إنعام عبد الجواد وآخرون، إعداد الطاقات والقدرات البشرية لمشروع توشكى، مرجع سابق، ص١٩٢.

والمنافسة أصبحت الفئات الطفيلية تستحوذ على الثروات والمناصب العليا وسياسة يطبقها القلة من الأغنياء تخدم مصالحهم "فيتاح لأبناء القادرين العديد من السبل تجعلهم يستمرون فى مكانتهم الطبقية، والعقبات أمام أبناء الفقراء"[1].

"مما يعكس نوعاً من التفضيل والانحياز الذى تفرضه البنية الطبقية فى المجتمع"[2].

لقد كان لسياسة الانفتاح الأثر الأكبر فى تفجير الصراع الاجتماعى فى مجال التعليم ونسف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

"إن مستويات المعيشة تظهر مدى التباين الاجتماعى على حظوظ أبناء الصفوة من رجال الأعمال الذين يلتحقون بالمرحلة الثانوية نسبتهم (٣٣,٥٪) وبالتعليم العالى(٣٠,٥٪) بينما لا يتجاوز نسبة أبناء العمال اليدويين (٢,٨٪) للتعليم الثانوى (١,٤٪) للتعليم العالى".[3]

لقد تأثرت العملية التعليمية بأولياء الأمور أصحاب المكانة والصفوة حيث المبانى الملائمة للعملية التعليمية وكثافات محدودة وتوفر المعامل والمعلمين الأكفاء لأبنائها فى التعليم الخاص ذو المصروفات الغالية لتعليم متميز. فى حين نجد أبناء الفقراء ترتفع كثافة فصولهم ولا تتوفر المعامل أو الوسائل التعليمية ونقص المعلمين ذوى الخبرات فى المدارس الرسمية ذاتُ المجانية مما يؤدى لظاهرة أخرى هى التسرب أو ارتفاع نسبة الراسبين التى تعد السمة الغالبة على الأسر الفقيرة والمتوسطة وخاصة بالمحافظات الريفية أكثر من الحضرية.

"مع أن التعليم يهدف إلى تمكين كل شخص سواء كان طفلاً أو راشداً من الإفادة من الفرص التربوية دون النظر إلى جنسه أو مستواه الاقتصادى أو الاجتماعى فهو تعليم لا يفرق بين أفراد الشعب"[4].

٧ـ سوق العمل والتدريب:

"بلغ عدد سكان مصر وفقاً لتعداد عام ١٩٧٦ (٣٦,٦٢٦,٢٠٤ نسمة)، وعدد الأفراد الذين يعدون أساس قوة العمل ٢٠,٦مليون نسمة أى ٦٥,٥٪ وهذه النسبة بها أعداد كبيرة لا تعمل من ربات بيوت وطلاب متفرغين للدراسة"[5].

---

(١) أحمد أنور، الانفتاح وتغير القيم فى مصر، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٢) طلعت عبد الحميد، التعليم وصناعة القهر، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٣) محسن خضر، الأيديولوجية التربوية خلال الثلاث حقب من الرئاسة، مرجع سابق، ص٢٢٣.

(٤) منى أحمد على حسن، التخطيط لزيادة الفرص التعليمية للإناث فى التعليم الأساسى للجميع، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٠.

(٥) أحمد إسماعيل ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٣٠٦.

وفى ظل سياسة الانفتاح وإطلاق حرية العمل لرأس المال المحلى والأجنبى ومنح القطاع الخاص المزايا منذ عام ١٩٧٤ تنوعت معه الأنشطة الاقتصادية فكانت نتائج دراسة منظمة العمل الدولية فى مصر: [١]

"أن هناك خمسة عوامل أساسية أثرت فى سوق العمل والتدريب: مجانية التعليم، هيكل وسياسة الأجور، ضمان التعيين، القيم الاجتماعية، الهجرة".

لقد تحدثنا عن تكافؤ الفرص التعليمية وأن العدالة تقتضى لكل فرد الالتحاق بالتعليم، وكما قال طه حسين: التعليم كالماء والهواء، مما فتح المجال لجميع الفئات والطبقات لتحقيق ذاتها ودخلها وتقليل الفجوة بين الطبقات، لذلك كانت الفرصة للمشاركة فى سوق العمل، وزادت نسبة قوة العمل. لكن الاهتمام بالكم على حساب الكيف لم يخرِّج التعليم النوعية المطلوبة من المهارات والكفاءات لسوق العمل، ومع تعميق الجانب النظرى على العملى فى التعليم كانت المخرجات التعليمية مزيداً من البطالة المقنعة التى تطلب معها مراكز تدريب لإمداد سوق العمل بالمهارات المطلوبة مما أفقد مالاً وجهداً لم يتم الاستفادة منهما.

الجدول التالى يوضح توزيعاً لقوة العمل وأساس قوة العمل حسب الجنس ومستوى التعليم خلال عامى ١٩٦٠-١٩٧٦.

---

[١] بنت هانس وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى فى مصر فى الثمانينات دراسة فى سوق العمل مكتب العمل الدولى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٣٤٨- ٣٥٥.

openkandil.com

جدول (٩)

توزيع قوة العمل وأساس قوة العمل

حسب الجنس ومستوى التعليم ١٩٦٠ـ ١٩٧٦[1]

الفئة والحالة التعليمية	١٩٦٠				١٩٧٦			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	بالألف	٪	بالألف	٪	بالألف	٪	بالألف	٪
مهمة قوة العمل:								
أمى	٤٣٤٧,٧	٦٢,٧	٤١٩,٢	٧٨,٠٠	٥٢٠٧,٨	٥٤,٢	٢٥٣	٣٠,٧
يقرأ ويكتب	٢٠٢٣,٥	٢٩,٢	٣٩,٣	٧,٣	٢٥٢١,٠	٢٦,٢	٧٢,٣	٨,٨
تعليم ابتدائى	٤٢٩,٣	٦,٢	٥٩,٧	١١,١	٤٠٣,٢	٤,٢	٢٣,٢	٢,٨
تعليم ثانوى	--	--	--	--	٩٤٥,٥	٩,٨	٣١٩,٩	٣٨,٨
تعليم جامعى	١١٤,٨	١,٧	١١,٩	٢,٢	٤٠٦,٦	٤,٢	١١٢,٨	١٣,٧
لم تذكر حالته	٢١,٩	٠,٣	١,٧	١,٤	١٢٤,٢	١,٣	٤٢,٤	٥,٢
الإجمالى	٦٩٣٧,٢	١٠٠	٥٣٧,٨	١٠٠	٩٦٠٨,١	١٠٠	٨٢٣,٩	١٠٠
أساس قوة العمل:								
أمى	٤٩٠٤,٨	٥٦,١	٧٢٢٣,٧	٨٣,٧	٥٤٠٥,٧	٤١,٤	٨٧٤٥,١	٦٩,٩
يقرأ ويكتب	٢٨٦١,١	٣٢,٨	١٠٨٩,٣	١٢,٥	٣٧٠٩,٥	٢٨,٢	١٦٦٧,٤	١٣,٣
تعليم ابتدائى	٧٩٣,٩	٩,١	٢٩٩,٢	٣,٤	١٣٧١,١	١٠,٥	٧٢٤,٨	٥,٨
تعليم ثانوى	--	--	--	--	١٩٨٤,٦	١٥,٢	٩٩٢	٧,٩
تعليم جامعى	١٢٢,٣	١,٤	١٥,٨	١,٢	٤٢٤,٩	٣,٣	١٢٥,٩	١,٠٠
غير مذكورين	٥٤,٤	٠,٦	٧١,١	١,٨	١٧٥,٥	١,٣	٢٥٣,٨	٢,٠٠
الإجمالى	٨٧٣٦,٥	١٠٠	٨٦٩٩,١	١٠٠	١٣٠٧١,٣	١٠٠	١٢٥٠٩	١٠٠

---

[1] بنت هانسن وسمير رضوان ، المرجع السابق ، ص ١١١ (نقلاً عن) : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – تعداد السكان..

ومن الجدول نلاحظ :

١- الإجمالى ليس دقيقاً بسبب التقريب.

٢- أساس قوة العمل: السكان ست سنوات فأكثر وباستبعاد الأشخاص فوق ٦٥ سنة والأشخاص الذين لا يعملون والعجزة الذين يتجاوز عمرهم ٦٥ سنة، والأشخاص غير العاملين والعجزة.

لقد ارتبط هيكل سياسات الأجور بمجانية التعليم فكان الإقبال على التعليم لتحقيق عائد مرتفع والحصول على الشهادات العالية.

وأبناء الطبقات العالية من خلال التعليم الخاص وتعويض انخفاض درجاتهم وحصولهم على شهادات من مدارس أو جامعات أو معاهد خاصة فيحصلون على وظائف مرموقة فى البنوك أو شركات السياحة ذات الدخل المرتفع بالمقارنة بالوظائف الحكومية.

مما انعكس على التعليم الفنى فى انخفاض مرتباتهم وترقياتهم فكان الانخفاض في الإقبال عليهم، واقتصر على الطبقة الفقيرة بالرغم أنه يمثل أساس قوة العمل التى يحتاجها السوق.

ومع سياسة الانفتاح كان لابد أن يتغير الوضع مع حركة البناء والتشييد والسوق الذى يتطلب مهارات لا توجد فى النظام التعليمى القائم كان لابد من إنشاء مراكز تدريب ليتحول الخريجون لتعلم هذه المهارات، وبذلك حدث الفاقد الاقتصادى مما كان الدفع لإصدار وثيقة يوليو ١٩٨٠ من وزارة التربية والتعليم لتطوير وتجديد التعليم ليقف على مطالب سوق العمل. ""ومع إنشاء مدارس فنية مدتها خمس سنوات فزاد معدل الالتحاق من ٣٧,٣٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤٧,٤٪ عام ١٩٧٥"[1]. ومما زاد هذا الأمر ضمان تعيين الخريجين منذ عام ١٩٦٤ كان له الأثر على الإقبال على التعليم دون الالتفات إلى الكيفية والأعداد والمهارات التى يتطلبها سوق العمل حتى تم الانتهاء من هذا النظام عام ١٩٧٦.

إن سياسة الانفتاح لعبت دوراً مهماً وخطيراً فى إحداث تغير فى بنية المجتمع المصرى وظهور طبقات طفيلية تربعت على قمة الطبقات الأخرى، فكان لابد أن تسعى الطبقة العريضة لتتبوأ مكانة لها فكان التعليم أحد هذه المجالات والتى ساعدها مجانية التعليم فكان هذا السيل

---

[1] المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، مائة وستون عاماً من التعليم فى مصر وزارة التعليم وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧- ١٩٩٧، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٤٦.

الجارف من الشهادات فى ظل التعليم النظرى الذى لا يخدم سوق العمل، ولكنه يحقق مكانة اجتماعية ودخلاً عالياً.

"لكن سوق العمل أصبح يتطلب مهارات يدوية فكان البديل تحويل الخريجين الحاصلين على الشهادات إلى ما يخدم احتياجات السوق، ولكى يزيد الفرد من دخله، فكانت الخطورة فتم تحويلهم وفقدت الدولة نفقات تعليم خريجى الجامعات التى تعد أكثر من تعليم خريجى التعليم الصناعى كالتالى: ١١٩٣ جنيهاً – ٤٤٠ جنيهاً مع تكلفة التدريب ٧٤٧ جنيهاً.

ومقدار الخسارة ٧٥٣ جنيهاً هى الفرق بين تكلفة خريجى الجامعة مع خريجى التعليم الصناعى"[١]. ومن خلال ما طرأ على سوق العمل من فائض للقوى العاملة بسبب العوامل المؤثرة فيه من: مجانية التعليم والأجور والتعيين والقيم الاجتماعية المتغيرة أعطت فرصة للهجرة وخاصة بعد إصدار قوانين الهجرة فى المادة (٥٢) من الدستور، وما صدر عام ١٩٧٤ باستبدال تأشيرة الخروج بتصريح سفر. إلى ما قاله رئيس الوزراء: "لابد أن يكون هدفنا بالنسبة لتصدير العمال واضحاً كهدفنا بالنسبة لتصدير القطن والأرز وأن نكسر الكلام الخاص بقيد الهجرة وعدم تصدير البشر" [٢].

لقد أثرت الهجرة فى سوق العمل فكان السيل الجارف من المهاجرين الريفيين للمدن وصل معدل السكان فى الريف عام ١٩٨١وصل ٥٥,٧٪ – أما الحضر ٤٤,٣٪ "فانخفضت العمالة الزراعية بسبب انخفاض الاستثمار الزراعى. وبالتالى كان الأثر على الدخل للفرد"[٣].

ومع الهجرة الخارجية للدول العربية بعد فتح أبوابها عندما ارتفعت أسعار البترول وصل فيها عدد المهاجرين ١,٤ مليون شخص لعام ١٩٧٦ مما أثر على قوة سوق العمل، وإن كان هذا يعد أثراً إيجابياً على الدولة من خلال تقليل معدل البطالة وتحويلات المهاجرين التى أسهمت فى العديد من المشروعات –كما ذكرنا سابقاً– وتمد السوق العربى بالقوة العاملة على اعتبار أن مصر أكبر قوة بشرية فى العالم العربى وأن علينا دوراً رياديا فى الإسهام بخبراتنا العلمية والفكرية والأدبية فى نشر العلم والثقافة والمعرفة فى ربوع العالم العربى.

---

[١] بنت هانس وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٥٥.

[٢] نادر فرجانى، الهجرة إلى النفط – أبعاد الهجرة للعمل فى البلدان النفطية وأثرها على التنمية فى الوطن العربى مصر، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤، ص٥٢.

[٣] محمد على سلامة، البناء الطبقى فى الريف المصرى بين التاريخ وعلم الاجتماع، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١٧٦.

خامساً: حصاد الانفتاح فى مصر:

لقد قدمت مصر على تبنى سياسة اقتصادية أصدرت من خلالها القوانين لاستثمار المال العربى والأجنبى وإعطاء الحرية للقطاع الخاص وفتح الباب على مصراعيه للانفتاح على الغرب وتحولها من المعسكر الشرقى إلى المعسكر الغربى والاعتماد على آليات السوق الحرة "لإحداث تنمية شاملة غايتها الإنسان لرفع مستوى المعيشة بدلاً من التخلف"[١]. وتقليل درجة الفقر وخاصة بعد خوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانهيار الاقتصاد فخاضت مصر مرحلة البناء منذ عام ١٩٧٤ تدعو إلى التنمية والتقدم والرخاء، والثروة وجذب الاستثمار الخارجى "وإزالة القيود الجمركية وفتح الباب على مصراعيه أمام السلع المستوردة"[٢]. نسج الجميع أحلام وردية لتحقيق كل الآمال والأحلام والعيش فى ظل انتعاش الانفتاح.

وبالرغم من الإنجازات والمشروعات التى أقيمت إلا أن هذه الإنجازات لم تحقق ما تتمناه القاعدة العريضة من الناس، فتبددت الأحلام والآمال على صخرة الواقع بسبب:

١- تربع الطبقة الرأسمالية والعناصر الطفيلية على القمة.
٢- التبعية الاقتصادية للغرب.
٣- فتح الباب على مصراعيه للاستيراد من الخارج.
٤- غياب المشاركة الشعبية.
٥- تغير القيم الاجتماعية.
٦- عدم الربط بين برامج التعليم والتدريب باحتياجات السوق فى الوقت الذى زاد فيه أعداد المتعلمين دون مهارات أو قدرات تخدم سوق العمل.
٧- زيادة نمط الاستهلاك والاعتماد على الصناعات الكمالية والترفيهية فى وقت كنا فى حاجة لصناعات تخدم الاقتصاد، مما أدى لزيادة الديون الخارجية.

من هنا كان حصاد الانفتاح الاقتصادى الذى نتج عنه السلبيات والمعوقات التى دفعت البعض إلى "محاكمة الانفتاح الاقتصادى"[٣].

---

(١) محمد عبد العزيز عجميه وآخرون، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٧.

(٢) حسن عبد الله العابد، مستقبل الثقافة العربية فى عالم متغير ما بعد العولمة، وزارة الثقافة، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٧٢.

(٣) عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، مرجع سابق، المقدمة.

لقد اختلف علماء الاقتصاد فى تحديد مفهوم التخلف نظراً لاختلاف زاوية كل منهم إليه، وإن كان يعنى عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التى ينتجها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية السائدة أمام هذا الاستخدام، ويعنى عدم ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لغالبية السكان، ويقل الإنتاج والدخل كثيراً ويصاب المجتمع أو غالبيته بالفقر فى إشباع حاجاته الأساسية والبيولوجية والوعى الاجتماعى، والاقتصادى، والسياسى.

"وعلى هذا فنجد فى معالجتها ما يسمى بفقر الدخل، وفقر القدرة، بل والقيمى والسلوكى"[1].

لقد استخدم خط الفقر مقياساً للحكم على الفقراء ومستواهم فكان الملاحظ تدنى المستوى وارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، وتنوعت فيهم كل "حالات الفقر المدقع"[2] ، "فنسبة الفقر فى الريف وصلت عام ١٩٧٥/٧٤ إلى ٤٤٪ أما الحضر ٣٣٪"[3]. حتى وصلت نسبتهم عام ١٩٧٧ إلى ٤١٪.

---

[1] عبد الهادى الجوهرى وآخرون، الأبعاد والأهداف الاجتماعية لمشروع توشكى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٦.

[2] رمزى على إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ٢٠.

[3] عزت حجازى، الفقر فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩٣.

openkandil.com

جدول (١٠)
تقدير لفقراء الريف فى مصر من ١٩٥٨/ ١٩٧٧[١]

البند	٥٩/٥٨	٦٥/٦٤	٧٥/٧٤	١٩٧٧
دخل الأسر المماثل خط الفقر(جنيه مصرى)	٩٣	١٢٥	٢٧٠	٣٢٧
إجمالى السكان بالألف	٢٥٨٣٢	٣٠١٣٩	٣٦٤١٧	--
سكان الريف بالألف	١٥٩٦٨	١٧٧٥٤	٢٠٨٣٠	--
عدد الأسر الريفية بالألف	٣٢٢٤	٣٣٤٥	٤١٦٦	--
الأسر الريفية التى تعيش دون خط الفقر - النسبة المئوية	٣٥٪	٢٦,٨٪	٤٤,٠٠٪	٣٥,٣٪
عددهم بالألف	١١٦١	٩٠٣	١٨٣٣	--
عدد السكان الريفيين الذين يعيشون دون خط الفقر نسبتهم	٢٢,٥ ٪	١٧,٠٠٪	٢٨,٠٠٪	--
عددهم بالألف	٣٥٩٣	٣٠١٨	٥٨٣٢	--

نلاحظ انخفاض فى عدد الفقراء من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٥ إلا أن الفقر استمر، ووصل عدد الأسر الريفية تحت خط الفقر عام ١٩٧٧ (٣٥,٣٪).

نسبة الكفاية الغذائية تعد مؤشراً خطيراً فى تدنى القيمة الغذائية المقاسة بالسعرات الحرارية، فالمعدل الأدنى العالمى يصل ٢٥٠٠ وحدة "ونجد أن ٤٢٪ من الفقراء يعانون من نقص ٢٠٪ من السعرات الحرارية مما أدى إلى إصابة الأطفال بالأنيميا"[٢].

وبالطبع هذا يعود لتدنى مستوى الدخل وبالرغم " من زيادة الدخل النقدى للفرد على المستوى القومى عام ١٩٧٠ (٧٨,٨ جنيهاً) إلى عام ١٩٧٥ (١٢٨,٣جنيهاً) نجد دخل الفرد فىالريف نصف دخله فى الحضر، وأصبحت فئة قليلة ٢,٥٪ من سكان مصر تستأثر ٢٥٪ من الدخل القومى"[٣].

وهذا ما سوف يتضح من الجدول التالى:

---

[١] بنت هانس وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى، مرجع سابق، ص ١٥٢.

[٢] غسان بدر الدين، جدلية التخلف والتنمية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٤٤.

[٣] كريمة كريم، توزيع الدخل بين الحضر والريف فى مصر(١٩٥٢- ١٩٧٧) دراسة تحليلية-الاقتصاد المصرى فى ربع قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٦٧- ٦٨.

جدول (١١)

متوسط الدخل النقدى فى الريف والحضر

على المستوى القومى (١٩٥٣-١٩٧٥)

السنة	متوسط دخل الفرد على المستوى القومى (بالجنيه)	متوسط دخل الفرد فى الحضر (بالجنيه)	متوسط دخل المزارع فى الريف (بالجنيه)	متوسط دخل الفرد فى الريف (بالجنيه)	نسبة متوسط دخل الفرد فى الريف إلى متوسط الدخل القومى (٪)	نسبة متوسط دخل الفرد فى الحضر إلى متوسط الدخل القومى (٪)	نسبة متوسط دخل المزارع فى الريف إلى متوسط دخل الفرد فى الحضر(٪)
١٩٥٣	٣٦,٧	٥٦,٦	٢٠,٧	٢٦,١	٧١,١	٤٦,١	٣٦,٦
١٩٦٠	٥١,٣	٧٥,٩	٢٩,٥	٣٦,٤	٧١,٠٠	٤٨,٠٠	٣٨,٩
١٩٦٥	٦٨,٢	٦٨,٠٠	٩٨,٠٠	٣٩,٦	٤٨,٤	٧١,٠٠	٤٩,٤
١٩٧٠	٧٨,٨	١٠٩,٤	٤٧,٢	٥٦,٥	٨٤,٤	٦٥,٨	٤٣,١
١٩٧٢	٨٥,٨	١١٥,٦	٥٥,١	٦٤,٢	٧٤,٨	٥٥,٥	٤٧,٧
١٩٧٥	١٢٨,٢	١٧٠,٥	٨٢,٣	٩٥,٥	٧٤,٤	٥٦,٠٠	٤٨,٣

المصدر: كريمة كريم ، توزيع الدخل بين الحضر والريف فى مصر، مرجع سابق، ص٦٨.

"من هنا ظهرت هذه الطبقة الجديدة من أصحاب رؤوس الأموال والسماسرة، والطبقة الطفيلية من الحرفيين المهرة والمضاربة بالعملات، وقد تربعوا على قمة الاقتصاد وتشكلت معها بنية المجتمع من جديد"[1].

"فتراكمت الثروة فى يد الأقلية، وبقى الفقر والتهميش للأغلبية إلى أن وصل الأمر أن كل خمس دولارات فى العالم يملك منها الغرب أربعة دولارات ويترك دولار واحد فقط لبقية المناطق فى ظل الرأسمالية والانفتاح الذى اندمجت فيه مصر"[2].

وقد انعكست الطبقية على الأراضى الزراعية فى الريف فوجدنا إصلاحات زراعية مع نقص مساحة صغار الملاك بين عامى ١٩٦٥- ١٩٧٣، ولكن كبار الملاك فى زيادة واضحة من ٣,١٪ إلى ٦,٦٪ عامى ١٩٧٣/٦٥.

جدول (١٢)

تطور هيكل الملكية الزراعية (٦٥- ١٩٧٣)[3]

الملكية بالفدان	النسبة المئوية من الملاك		النسبة المئوية من المساحة	
	١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٦٥	١٩٧٣
أقل من ٥ أفدنة	٩٤,٥	٨٥,٦	٥٧,٠٠	٢٦,١
٥ – أقل من ١٠	٢,٤	٧,٨	٩,٥	١١,٢
١٠ فأكثر	٣,١	٦,٦	٣٣,٤	٦٢,٧

تم تركيب الجدول على الأساس التالى : بيانات عام ١٩٦٥ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . أما بيانات عام ١٩٧٣ فقد اعتمدت على تقديرات الجهاز المركزى للأسعار. لتوقف بيانات الجهاز المركز عن عام ١٩٦٥ .

ومن خلال سيطرة فئة كبار الملاك على الأراضى الزراعية كان استخدام الأراضى لزراعة

---

(١) السيد محمد الرامخ، التحليل السيوفسيولوجى لبنية المجتمع المصرى ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٢٧٧.

(٢) سعيد حارب، الثقافة والعولمة، دار الكتاب الجامعى، الإمارات العربية، ٢٠٠٠، ص ٥٢.

(٣) إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسة الإصلاح، مرجع سابق، ص ٢٤(نقلاً عن): الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

سلع الأغنياء من الفواكه على حساب المحاصيل الغذائية، فتناقص الاكتفاء الذاتى، فالقمح مثلاً كان اكتفاؤه الذاتى عام ١٩٧٠ يصل ٤٢٪ ثم وصل عام ١٩٨٠ إلى ٢٤,٨٪ ومعه المحاصيل الغذائية الأخرى (الذرة – الأرز – السكر) مما أدى لاتساع الفجوة الغذائية خلال السبعينيات والثمانينيات كما فى الجدول التالى:

جدول (١٣)

تطور اتساع الفجوة الغذائية فى مصر مقاساً بالمليون دولار[١]

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٨٠
الإنتاج	٤٢٠١	٥٧٣٧	٣٣٥٨	٧٤٢٨
الاحتياجات	٤٣٥١	٥٩٢١	٧٠٧٨	٩٢٩٨
الواردات	٣١٦	٦٨٣	٩٤٨	٢١٠٤
الصادرات	١٦٩	٤٩٩	٢٢٨	٢٣٤
الفجوة الغذائية	١٥٠	١٨٤	٧٢٠	١٨٧٠

لقد حدث اختلال فى التوازن الاقتصادى العام الذى يعتمد على التوازن الاقتصادى الداخلى والخارجى فنحن نستهلك ونستثمر ونستورد أكثر مما ننتج، لقد أصبح الناتج القومى لا يفى إلا بثلث الاحتياجات، وقد وصلت القروض إلى ٥٣٪ من الناتج القومى لازدياد الواردات والسلع غير ضرورية، وتشير الأرقام إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى إلى ما يقارب خمسة أمثال فى السنوات الأربع بين ٧٢– ١٩٧٥ (بمليون جنيه مصرى).

---

[١] نادية الشيخ، الاقتصاد الزراعى، مرجع سابق، ص ٩٨ (نقلاً عن) : فريق بحثى من وزارات التخطيط والتموين والزراعة– مشكلة الغذاء فى مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها ١٩٨٣.

obeikan.com

جدول (١٤)

العجز فى الميزان التجارى من ٧٢ـ ١٩٧٥[١]

السنة	العجز فى الميزان التجارى	خدمة الدين	الإجمالى
١٩٧٢	١٩٢	٣٥٣	٥٤٥
١٩٧٣	٢٠٥	٤٥٧	٦٦٢
١٩٧٤	٣٩٢	٤٦٢	٨٥٤
١٩٧٥ (توقعات)	١٣٦١	١٢٣٥	٢٥٩٦

وتظهر مديونية الدولة فى نهاية عام ١٩٧٥ وفقاً لإعلان وزير الاقتصاد فى مجلس الشعب يوم الإثنين ٢٩ ديسمبر عام ١٩٧٥ إجمالى الدين لمصر: ١٠٩٩٢ مليون جنيه مصرى أى ما يساوى الدخل القومى فى ثلاث سنوات.

لقد انعكست الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى فترة الانفتاح على الإسكان من خلال عودة العديد من المسافرين بعد عام ١٩٧٣ من الدول البترولية ومع حركة التشييد والبناء كانت أزمة الإسكان للطبقات الفقيرة والكادحة أصحاب الدخول المحدودة فى الحصول على المساكن الشعبية فى مقابل بناء المساكن الفخمة لأصحاب الفئات القادرة على دفع الخلوات أو التمليك "فقد انخفض الاستثمار فى الإسكان من ١٢,٤٪ سنوياً عام (٦٥-١٩٧٠) إلى ٨,٤٪ (عهد الانفتاح) مما أدى لارتفاع سعر أرض البناء من عام ١٩٧٢ مصر الجديدة ٨ جنيهاً – الهرم ٥ جنيه– وصل بعد عام ١٩٧٣ إلى ٢٠٠جنيه – ١٠٠ إلى ١٥٠جنيهاً"[٢].

ومع هجرة أهل الريف للمدن لاستحواذها على الخدمات والصناعات كان ازدياد المأساة وظهور الأحياء العشوائية، "ومجتمع سكان المقابر حيث قدرت الإحصاءات أن ٣,٣ من سكان محافظة القاهرة يعيشون بالمقابر وظهور أجيال المقابر"[٣].

---

[١] محمود دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٥٣٩- ٥٤٠.

– أحمد بديع بليح، قضية التنمية فى مصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص١٣٣.

[٢] محمود عبد الفضيل، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، مرجع سابق، ص ص ١٧- ١٨.

[٣] محمود جاد، التضخم الحضرى وسكنى المقابر بمدينة القاهرة، مرجع سابق، ص ٢٧.

obeikandl.com

"أما عن الخدمات التعليمية ظلت الأمية تمثل مشكلة رئيسية طوال فترة السبعينيات على الرغم أن ما طرح فى برنامج العمل الوطنى يوليو ١٩٧١ الربط بين العلم والعمل، ولا مكان للأمية فى ظل المادة (٢١) من دستور ١٩٧١، وورقة أكتوبر ١٩٧٤، ووثيقة يوليو ١٩٧٤ فى تطوير الاتحاد الاشتراكى"[١].إلا أن أعداد ونسب الأمية مرتفعة إلى جانب الحاصلين على مؤهلات دراسية.

جدول (١٥)

التوزيع النسبى للسكان حسب الحالة التعليمية[٢]

الحالة التعليمية	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
أميون	٧٤,٣٪	٧٠,٣٪	٦٥,٣٪	٥٦,٣٪
ملمون بالقراءة والكتابة	١٩,٤٪	٢٢,٥٪	٢٨٪	٢٠,٦٪
مؤهلات أقل من العليا	٢,٢٪	٦,٢٪	٦٪	١٩٪
مؤهلات عليا	٠,٤٪	٠,٨٪	١,١٪	٢,٢٪

---

[١] الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، تاريخ محو الأمية في مصر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٤٩-١٥١

[٢] غريب محمد سيد وآخرون، السكان والمجتمع، مرجع سابق، ص ١٤٤ (نقلاً عن) : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العام للسكان والإسكان ص ص ٢٠ - ٢٢.

obeikandl.com

جدول (١٦)

توزيع الأميين (١٠سنوات فأكثر) حسب فئات السن[1]

تعداد فئات السن	١٠ :٢٠سنة	٣٠: ٥٠سنة	أكثر من٥٠سنة	الجملة
١٩٦٠ عدد الأميين بالمليون	٥,٦	٤,٤	٢,٦	١٢,٦
١٩٧٦ عدد الأميين بالمليون	٦,٧	٤,٨	٣,٥	١٥,١

من الجدول (١٥) يتضح أن نسبة الأمية بالرغم من انخفاضها من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٧٦ إلا أنها مرتفعة (٥٦,٣٪)، وأن الحاصلين على الشهادات ليست بالقدر الكبير (العليا عام ١٩٧٦ ٢,٢٪) فى حين كانت الشهادات أقل من العليا ١٩٪ عام ١٩٧٦ فى ارتفاع ملحوظ مما يؤكد أن الأعداد الكبيرة من محدودى الدخل يقتصر تعليمها على الشهادات المتوسطة وأن الفئة العليا تنعم بالشهادات العليا.

ومن الجدول (١٦) نلاحظ ارتفاع نسبة الأمية فى صغار السن (١٠-٣٠سنة) عام ١٩٦٠ ٥,٦ مليون شخص إلى عام ١٩٧٦ وصلت ٦,٧مليون شخص فلم يستطع التعليم أن يجذب هذه الأعداد بل على العكس زاد المعدل عام ١٩٧٦ فى فترة الانفتاح والاستثمارات.

بالإضافة إلى تدنى نسبة تعليم الإناث بالمقارنة بالذكور، وما زال نصف المجتمع معطلاً لا ينعم بالتعليم أو الاستفادة منه فى مجال العمل.

فنسبة الإناث ٧٠,٩٪ فى حين الذكور ٤١,٩٪.

---

[1] المركز القومى للبحوث الاجتماعية، المسح الاجتماعى الشامل، مرجع سابق، ص ٥٣٦. (نقلاً عن) : بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- التعداد العام للسكان (١٩٦٠- ١٩٧٦).

obeikandl.com

جدول (١٧)

نسبة الأميين (ذكور – إناث)

إلى عدد السكان (١٠ سنوات فأكثر)[١]

السنة	ذكور ٪	إناث ٪	الجملة ٪
١٩٣٧	٧٦	٩٤	٨٥
١٩٤٧	٦٥	٨٤	٧٥
١٩٦٠	٥٧,٢	٨٣,٦	٧٠,٥
١٩٦٦	٥٠	٧٦	٦٣
١٩٧٦	٤١,٩	٧٠,٩	٥٦,٣

ليس الأمر قاصراً على الأمية الأبجدية فقط (١٩٧٦ – ٥٦,٣٪) ولكن هناك أمية من نوع آخر هى الأمية العلمية والتقنية حيث أصبح العلم والتقنية من مكونات الحياة الثقافية المعاصرة، والتقنية عبارة عن مجموعة من المعارف والأساليب التى تؤدى إلى تحويل المعلومات العلمية إلى منتجات وسلع وخدمات، وهى توأم العلم ومتداخلة معه.

"وفى ظل ثورة المعلومات وعصر المعلوماتية يجب القضاء على كل أنواع الأمية (الأبجدية، العلمية، الثقافية، الحاسوبية)؛ لأنه بذلك يستطيع الفرد تنمية القدرة إلى الاستجابة إلى المواضيع الفنية وتطبيقات التقنية وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية"[٢].

ومن معاناة الأمية بأنواعها إلى البطالة التى ارتبطت بالسياسة التعليمية التى أخرجت أعداداً كبيرة تزيد عن حاجة سوق العمل، ومهارات لا تتناسب مع متطلبات وآليات السوق، وبالإضافة لسياسة الانفتاح الذى جذب البعض فى شركات، وتسريح العديد من العاملين، ووقف التعيين، والأوضاع الاجتماعية من قيم وتقاليد حالت دون مساهمة المرأة.

---

[١] غريب محمد سيد وآخرون، السكان والمجتمع، مرجع سابق، ص ٢٢٤. (نقلاً عن) : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد ١٩٧٦/٦٠.

[٢] طلعت عبد الحميد، مشكلات الأمية فى الوطن العربى وبخاصة الأمية العلمية والثقافية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٣، ص ص ٥ – ٧.

"لقد ارتفعت معدلات البطالة واختلفت حدتها من الستينيات عن السبعينيات حتى وصلت عام ١٩٧٦ إلى ٨٥٠ ألف متعطل بنسبة ٧,٧٪ وفى بداية عام ١٩٨١ وصلت ٥٨١ ألف متعطل بنسبة ٥,٤٪ .

لقد زادت بطالة المتعلمين أصحاب الشهادات العليا فلم يعين سوى نصف أعداد الخريجين (عدد الخرجين أقل من ٥٠ ألف عام ١٩٧٧) وتعطل نحو ٧٠٠ ألف خريج من حملة الشهادات المتوسطة فى عام ١٩٨١ ومع ارتفاع نسبة بطالة المرأة، نجد فى المناطق الريفية وصلت: عام ١٩٦٦٣٪ إلى عام ١٩٧٦ ٣٨٪. أما المناطق الحضرية عام ١٩٦٦ فكانت ٩,١٪ – عام ١٩٧٦ فكانت ٢٥٪ بالمقارنة مع الذكور نجد تدنى فى المشاركة مما أدى لضياع جزء هام من موارد المجتمع البشرى مما يعكس حقيقة التنمية ومسارها فى مصر"[١]. وبالرغم أن الإسلام قد "منح المرأة حق العمل داخل البيت وخارجه بيد أن الضمانات مطلوبة لحفظ مستقبل الأسرة... إذا كان هناك مائة ألف طبيب أو مائة ألف مدرس فلا بأس أن يكون نصف هذا العدد من النساء"[٢].

---

[١] شبل بدران، التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ص ٤٦– ٥٩.

[٢] محمد الغزالى، السنة النبوية بين أهل الفقة وأهل الحديث، دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٥٢.

obeikandl.com

جدول (١٨)
مستـــوى البطالـــــة
(الأفراد من ٦سنوات وما فوق حسب الجنس والريف والحضر)
لسنوات ٦٦/١٩٧٦(بالألف)[1]

السنة / البيان	١٩٦٦	١٩٧٦
عدد العاطلين		
الإجمالي	١٧٥	٨٥٠
ذكور	١٣٩	٥٥٨
إناث	٣٦	٢٩٣
مناطق ريفية	٥٦	٣٦٩
ذكور	٤٦	٢٦١
إناث	١٠	١٣٦
مناطق حضرية	١١٩	٤٥٤
ذكور	٩٣	٢٩٧
إناث	٢٦	١٥٧
معدل البطالة ١٠٪		
الإجمالي	٢,٢	٧,٧
ذكور	١,٩	٥,٦
إناث	٥,٨	٢٩,٨
مناطق ريفية	١,١	٦,٤
ذكور	١,٠٠	٤,٥
إناث	٣,٠٠	٣٨,٠٠
مناطق حضرية	٤,٢	٩,٥
ذكور	٣,٨	٧,٢
إناث	٩,١	٢٥,٠٠

---

[1] شبل بدران، التعليم والبطالة، مرجع سابق، ص٦١ (نقلاً عن) : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العام للسكان والإسكان .

هكذا نرى أن جوهر سياسة الانفتاح التخلى عن التخطيط المركزى كأسلوب إدارة الاقتصاد القومى، والاعتماد على آليات السوق الرأسمالية التلقائية فى تخصيص الموارد وإطلاق حرية العمل لرأس المال المحلى والأجنبى.

"وذلك بهدف إحداث تنمية لينتقل المجتمع إلى حالة أفضل وأحسن مستغلاً كل الإمكانات وما رزقه الله من موارد"[١].

لكننا فى ظل التغير الحاسم فى التوجه الأيديولوجي منذ بداية السبعينيات الذى انطلق من مفهوم الديمقراطية الاشتراكية إلى تشجيع سياسة الانفتاح الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية الليبرالية، وقد أخذت آثارها تضع بصماتها على مكونات البناء الاجتماعى على مختلف المستويات "فالانفتاح ليس ظاهرة اقتصادية، بل ظاهرة تحول اجتماعى شاسع بكل أبعادها فيما يتعلق بنسق القيم فى المجتمع، وبالشخصية القومية، بل بمصفوفة القوى الاجتماعية حيث أخذت القيم المادية تسيطر على ما عداها، وأخذت تتبدل معايير الصواب والخطأ والمسموح والممنوع، والمقبول والمرفوض"[٢].

فى ظل اختلال التوازن الطبقى فى المجتمع المصرى لصالح فئات رأسمالية كبيرة ذات طابع طفيلى ينعم فيه كل أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، ويربحون الثروات بلا عقبات أو عوائق.

شهدت البلاد تمايزاً طبقياً واضحاً حفنة من الرأسماليين الكبار ، فى جانب وبقية أبناء طبقات الشعب فى جانب آخر من العمال الفقراء أصحاب الدخول المحدودة.

فبالرغم من ارتفاع دخل الفرد على المستوى العالمى "فقد أصبح الدخل المتوسط من ٤٠٠- ١٧٠٠ دولار وتزايد الدخل العالمى للبلدان الفقيرة لأقل من ١٪ للأعوام ما بين ٦٠- ١٩٨١ إلا أن بقيت شعوب دخلها منخفض عن المتوسط العالمى"[٣].

---

[١] عبد الهادى الجوهرى وآخرون، دراسات فى التنمية الاجتماعية- مدخل إسلامى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٦، ص٨.

[٢] على الدين هلال وآخرون، النظام السياسى المصرى وتحديات الثمانينيات ١٩٥٣- ١٩٨٢، مرجع سابق، ص ص١٧٥- ١٧٦.

[3] Myron Weiner, Samuel P. Huntington: Understanding Political Development, Waveland press, Inc. P.O Box 400, illion, U.S.A, 1994, P. 49.

ومصر بالرغم من النظام الاقتصادى الجديد (الانفتاح) استحوذت فيه فئه محدودة على أكبر الدخول وبقية الفئة العريضة ذات دخل متدنى انعكس على عبء الديون المصرية –وهذا ما يظهره الجدول التالى:

جدول (١٩)

مقارنة لعبء الديون المصرية على الاقتصاد القومى

قبل الانفتاح الاقتصادى وبعده خلال ثلاث سنوات[١]

الأعوام	عدد السكان بالملايين	متوسط دخل الفرد بالدولار	الدخل القومى بمليارين الدولار	حجم الديون الخارجية بمليارين الدولار	متوسط المديونية للفرد بالدولار	نسبة الدين الخارجى إلى الدخل القومى
١٩٧٤[١]	٣٦,٤	٢٧٠	١٠,١٩٢	٣,١٢٠	٨٥,٧	٣٠,٦٪
١٩٧٧[٢]	٤٠	٣٢٧	١٣,١٠٠	١٦,٥٠	٤١٢,٥	١٢٥,٩٪

فكان لابد من علاج الأوضاع لتحقيق انطلاقة للاقتصاد المصرى مما يتطلب توفير خمس دعائم أساسية[٢]:

١- **دعامـــــــة سياسيـــــــة** : تتمثل فى ضرورة تطوير النظام السياسى بهدف الوصول فى النهاية إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسى.

٢- **دعامة اجتماعيـــــــــة** : تتمثل فى ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بما يضمن توزيع عائد النمو والتطور على جميع طبقات المجتمع وبعدالة.

٣- **دعامة تتعلق بالتعليم والثقافة**: بما يضمن الاستفادة من القوة البشرية المصرية.

٤- **دعامـــــــة قانونيـــــــة** : تتمثل فى ضرورة وضوح وتناسق النظام القانونى، وضرورة وجود نظام قضائى كفء بما يضمن سرعة الفصل فى القضايا والمنازعات.

٥- **دعامـــــــة إعلاميـــــــة** : ضرورة الالتزام بالصدق والموضوعية فيما ينشر من معلومات، احتراماً للمواطن وعقليته وضماناً لمشاركته بفاعلية.

---

[١] عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٤٣. (نقلاً عن) :
(١) بيانات عام ١٩٧٤ نقلاً عن كتاب (أزمة الديون الخارجية- دراسة عن العالم الثالث) رمزى زكى.
(٢) بيانات عام ١٩٧٧ تم حسابها بمعرفة المؤلف (عبد القادر شهيب).

[٢] مصطفى السعيد، الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٥٣- ٦٤.

هذه الدعامات تخلق مناخاً ملائماً لنجاح مختلف السياسات الاقتصادية. فالديمقراطية توفر المزيد من الحوار، وتدعم ثقة المواطنين والمشاركة وحق العمل والتعليم، والمساواة بين المرأة والرجل، وعدالة توزيع الثروة، والدخل، وحقوق الإنسان، وحق الشعب فى اختيار حاكمه، وتداول السلطة، والحرية من التعددية الحزبية، وإلغاء القوانين الاستثنائية، وحرية الرأى سواء للأفراد أو الأحزاب، أو النقابات، فى فترة كانت الحرية شعاراً ينقصها الممارسة الحقيقية وضعف لدور المؤسسات ولأحزاب المعارضة، "وكانت الديمقراطية فى حاجة إلى دعامات بدلاً من أن تسير على عكاز"[1].

---

[1] أحمد عبد الله، الديمقراطية على عكاز- المسار المتعرج للتجربة الديمقراطية في مصر، مرجع سابق ص ١٨.

obeikandl.com